مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٧٢١

الأربعاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فال	(غينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيفانوف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد فيشر
	أنغولا	السيد هلدر لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد الشرع
	شيلي	السيد بالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد غالوزو دو فيلبني
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت.

03-28602 (A)
0328602

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها توجيه دعوة إليه للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد الدوري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد هانس بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

تقرر ذلك.

أدعو السيد بليكس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد غوستافو زلوفينين، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غوستافو زلوفينين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أُرحب بحضور الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة أولا للسيد هانس بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

السيد بليكس (تكلم بالانكليزية): أنشئت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بقرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وتمكنت من دخول العراق والاضطلاع بأعمال التفتيش بعد ثلاث سنوات تقريبا.

قد يبدو من الغريب أننا نقدم مشروع برنامج العمل بعد اضطلاعنا بعمليات التفتيش طيلة ثلاثة أشهر ونصف. ولكن كانت هناك أسباب حصيفة استدعت إعطاء المجلس لنا بعض الوقت بعد بدء عمليات التفتيش لإعداد هذا البرنامج. وخلال فترة زيادة قدراتنا في العراق ولارناكا ونيويورك، وفي عمليات التفتيش في العراق، تعلمنا الكثير – كما كان المقصد – الذي أفادنا في وضع مشروع برنامج عملنا وفي انتقاء مهام نزع السلاح الحساسة المتبقية. ولولا المعرفة والتجربة العملية هذه لكان من الصعوبة بمكان صياغة مشروع برنامج العمل.

الجداول الزمنية التي حددها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) تقضي بأنه يجب تقديم برنامج العمل في موعد أقصاه ٢٧ آذار/مارس إلى المجلس لإقراره. ولكن تلبية لرغبات أعضاء المجلس قدمنا مشروع برنامج العمل يوم الاثنين

الماضي. وألاحظ أننا اضطررنا في نفس ذلك اليوم، مع وحدات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إلى إصدار أوامر بسحب كل مفتشينا والموظفين الدوليين الآخرين من العراق.

من الطبيعي أن أشعر بالحزن على كون ثلاثة أشهر ونصف من العمل في العراق لم تحقق التأكيدات اللازمة بشأن عدم وجود أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأصناف المحظورة في العراق، وأنه لم يعد هناك وقت لعمليات التفتيش التي نقوم بها وأن الأعمال العسكرية تبدو الآن وشيكة.

وفي ذات الوقت أشعر بالارتياح لأنه أمكن بالأمس سحب جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين، بمن فيهم موظفو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأشير إلى أن السلطات العراقية تعاونت تعاونا كاملا لتحقيق هذا وأن انسحابنا إلى لارناكا جرى بطريقة آمنة ومنظمة. وأخذنا أيضا بعض المعدات الحساسة إلى لارناكا، بينما تركنا بعض المعدات الأخرى وأحكمنا إغلاق مكاتبنا. وسيبقى بعض موظفي التفتيش فترة قصيرة في لارناكا لإعداد تقارير عن التفتيش. وآخرون أتوا من قائمة موظفينا المدربين، سيعودون إلى أوطانهم ووظائفهم السابقة ويمكن الاستعانة بهم إذا ما دعت الحاجة.

وأود كذلك أن أدلي ببعض التعليقات المحددة التي تتصل بمشروع البرنامج. إنني على علم بالأفكار التي قدمت عن أن مجموعات معينة من مسائل نزع السلاح يمكن أن تعالج وتحل ضمن حدود زمنية معينة. ولكن البرنامج لا يقترح هذا النهج الذي سنهدف فيه، مثلا، إلى معالجة وحل المسائل المتعلقة بالجمرة الخبيثة وعنصر ''في إكس'' (VX) في آذار/مارس وطائرات بدون طيار والطائرات الموجهة عن بعد في شهر نيسان/أبريل. وفي العمل الذي اضطلعنا به حتى الآن عملنا بشكل موسع ولم نهمل أيا من مسائل نزع السلاح المحددة. ولكن من الممكن بوضوح للمجلس أن ينتقي بضع مسائل لحلها في فترة زمنية محددة، تماما مثلما أن مشروع البرنامج المعروض على المجلس يختار اثنتي عشرة مهمة رئيسية يمكن أن يكون لإحراز التقدم فيها أثر على تقييم المجلس لتعاون العراق بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وبغض النظر عن النهج المتبع فإن النتائج سوف تتوقف على تعاون العراق الفعال من حيث الجوهر.

أود أن أضيف أيضا أنني عقبت في تقريري الأخير على المعلومات التي قدمها العراق بشأن عدد من المسائل المعلقة. ومنذ ذلك الحين بعث العراق بعدة رسائل أخرى عن هذه المسائل. وهذه الجهود من جانب العراق ينبغي الاعتراف بها، ولكن كما ذكرت أمام المجلس بتاريخ ٧ آذار/مارس فان قيمة المعلومات المقدمة يجب الحكم عليها بصورة متروية. لقد وجد خبراؤنا حتى الآن أنه، من حيث الجوهر، لم تقدم سوى معلومات جديدة محدودة ستساعدنا في حل المسائل المتبقية.

بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) فإن برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ينبغي أن يعرض على المجلس لكي يعتمده. بيد أنني ألاحظ أن ما تمت صياغته وإعداده للتنفيذ من قبل عدد كبير من موظفي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وغير ذلك من الموارد البشرية الموزعة في العراق لن تكون له أهمية عملية محدودة في ظل الحالة الراهنة.

وتعتبر لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن. وإلى أن يتخذ المجلس قرارا جديدا بشأن دور اللجنة ومهامها، فإن القرارات السابقة تظل نافذة إلى الحد الممكن عمليا. ومن الواضح أنه يعود للمجلس أن ينظر في الخطوة التالية.

وآمل أن يدرك المجلس في مداولاته المقبلة أن موظفي اللجنة يشكلون مجموعة فريدة من الخبراء الدوليين الذين يدينون بالولاء للأمم المتحدة والمدربين كمفتشين في ميدان أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من أن لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إدارة كبرى من المفتشين النوويين المهرة وأن لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عددا كبيرا من المفتشين الكيميائيين المهرة، فإنه ليس لدى أي من المنظمات الدولية الأخرى مفتشون مدربون في ميدان الأسلحة البيولوجية والقذائف. كما يوجد في أمانة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش موظفون مطلعون ومدربون على تحليل كل من المسائل المتعلقة باختصاص محدد وفي المسائل العامة المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع زيادة الاهتمام الذي يولى لانتشار هذه الأسلحة، قد تكون هذه القدرات قيمة بالنسبة للمجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد غوستافو زلوفينين، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد زلوفينين (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أعلم أعضاء مجلس الأمن بأن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعث اليوم ببرنامج عمل الوكالة عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وكما يمكن أن يرى المجلس، فإن برنامج العمل لا يحتاج إلى بيان، وسيكون المدير العام موجودا في أي وقت في المستقبل لمناقشة برنامج عمل الوكالة مع مجلس الأمن إذا ما قرر المجلس ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة إلى أعضاء المجلس، أود أن أشير إلى الاتفاق الذي توصلنا إليه وهو أن لا يتجاوز المتكلمون في تدخلهم مدة سبع دقائق حتى يتسنى لمجلس الأمن أن يضطلع بعمله ضمن الإطار الزمني المتاح له بطريقة تتسم بالكفاءة.

أعطي الكلمة الآن إلى السيد جوشكا فيشر، نائب مستشار ألمانيا ووزير خارجيتها.

السيد فيشر (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئاسة مجلس الأمن لما قامت به من عمل ممتاز في هذا الوقت العصيب.

ويجتمع مجلس الأمن اليوم في وضع مثير. ففي هذه اللحظة، يواجه العالم حربا وشيكة في العراق.

وليس بوسع مجلس الأمن أن يلتزم الصمت إزاء هذه الحالة. ويتعين أن تكون مهمتنا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، صيانة عمله والحفاظ على صلاحيته. وقد التقينا مرة أخرى في نيويورك اليوم لتأكيد ذلك.

وأدت التطورات التي حدثت في الساعات القليلة الماضية إلى تغيير الوضع الدولي بصورة مثيرة وإلى التوقف التام لعمل الأمم المتحدة على الأرض. وتدعو هذه التطورات إلى أعمق القلق.

ومع ذلك، فإني أود أن أشكر السيد بليكس على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن برنامج العمل. وتؤيد ألمانيا النهج الذي يتبعه، وحتى في ظل الظروف الراهنة، تأييدا تاما. ومعروض علينا الآن برنامج العمل وما يتضمنه من وصف واقعي لمسائل نزع السلاح المعلقة. وهو يقدم لنا مبادئ توجيهية مقنعة بشأن كيفية نزع سلاح العراق بالوسائل السلمية ضمن فترة زمنية قصيرة.

وأود أن أؤكد هذه الحقيقة، ولا سيما اليوم. فإن بالإمكان نزع سلاح العراق بالوسائل السلمية بالتمسك بهذه المطالب بمواعيد نهائية محكمة. ولذلك، فإن الوسائل السلمية لم تستنفد بعد. ولهذا السبب أيضا، ترفض ألمانيا الحرب الوشيكة بكل شدة.

ونأسف أشد الأسف لأنه ليس أمام جهودنا الجديرة بالاعتبار لنزع سلاح العراق باستخدام الوسائل السلمية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) أي فرصة للنجاح. وقد تعاونا خلال الأسابيع القليلة الماضية، مرارا وتكرارا مع فرنسا وروسيا من أجل التقدم بمقترحات لزيادة كفاءة نظام عمليات التفتيش الذي يتألف من خطوات واضحة لنزع السلاح ترتبط بمواعيد نهائية – وكان آخرها في ١٥ آذار/مارس.

كما قدم أعضاء آخرون مقترحات بناءة حتى الساعات الأخيرة للمفاوضات. ونحن ممتنون لهم جهودهم.

وقد اقتربنا خلال الأيام القليلة الماضية إلى حد كبير من هدفنا المشترك ألا وهو: مواجهة الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل في العراق مواجهة فعالة بتحديد الأسلحة على نحو كامل وشامل. وتم في الأسابيع الأخيرة بشكل خاص إحراز تقدم جوهري في مجال نزع السلاح. فقد تقدم تدمير قذائف الصمود: تم تدمير ٧٠ من هذه القذائف. وبدأ النظام في بغداد تحت الضغط، في توضيح الأسئلة التي لا جواب عليها فيما يتعلق بغاز الأعصاب والجمرة الخبيثة.

و لم يكن استعداد العراق للتعاون مرضيا. ولقد كان مترددا وبطيئا. والمجلس متفق على ذلك. ولكن هل يمكن أن يعتبر ذلك بصورة جدية كسبب للحرب مع كل ما يترتب عليها من نتائج؟

وما من شك في أن بغداد، ولا سيما في الأسابيع الأخيرة، بدأت في زيادة التعاون. وتعتبر المعلومات التي قدمها العراق إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطوات في الاتجاه الصحيح. وتقوم بغداد بتلبية المطالب تلو المطالب الواردة في قرارات مجلس الأمن. لكن لماذا ينبغي لنا الآن – وخاصة الآن – أن نتخلى عن خطتنا لنزع سلاح العراق بالوسائل السلمية؟

وتعتقد غالبية أعضاء مجلس الأمن بأنه ليس هناك حاليا سبب لوقف عملية نزع السلاح التي يضطلع بها تحت إشراف الأمم المتحدة.

وأود في هذا الصدد أن أثير النقاط الثلاث التالية. أولا، لم يفشل مجلس الأمن. ويتعين علينا أن نرفض تلك الخرافة. فقد أتاح مجلس الأمن الأدوات اللازمة لنزع سلاح العراق بالوسائل السلمية. ومجلس الأمن ليس مسؤولا عما يجري خارج الأمم المتحدة.

ثانيا، يتعين علينا أن تعلن بكل وضوح أن سياسة التدخل العسكري في الظروف الراهنة، لا تتمتع بأي مصداقية. ولا تتمتع بتأييد شعبنا. و لم يكن الحفاظ على وحدة مجلس الأمن يحتاج إلى كبير جهد. وليس هناك أي أساس في ميثاق الأمم المتحدة لتغيير الأنظمة بالوسائل العسكرية.

ثالثا، يتعين علينا أن نصون نظام التفتيش وإقرار برنامج العمل لأننا نحتاج إلى كليهما بعد نهاية العمل العسكري. ولا يزال القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) نافذين، حتى ولو كانت هناك حاجة إلى بعض التعديلات.

وتعتقد ألمانيا بأنه يتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في الصراع العراقي. ويعد هذا أمرا حاسما بالنسبة للنظام العالمي ويجب أن يكون الأمر كذلك في المستقبل. فالأمم المتحدة هي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والاستقرار وعن توفيق المصالح بالوسائل السلمية في عالم اليوم والغد. وليس هناك بديل عن عملها كحارس للسلام.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن السلام العالمي والأمن الدولي. وقد أظهرت المفاوضات المتعلقة بالأزمة العراقية، التي تابعها الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم خلال الأسابيع والأشهر القليلة الماضية، أهمية الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في مجال صنع السلام وكونه أمرا لا غنى عنه. وليس هناك بديل لذلك.

ولا نزال بحاجة إلى نظام دولي فعال لعدم الانتشار ونزع السلاح. فبوسع هذا النظام أن يستأصل خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل باستخدام الأدوات التي تم وضعها في هذه العملية لجعل العالم مكانا أكثر أمنا. وتعتبر الأمم المتحدة الإطار المناسب الوحيد لهذا العمل. وليس هناك من يعتقد اعتقادا جديا بأن حروب نزع السلاح هي السبيل الذي يجب أن يتبع.

ويساورنا قلق عميق إزاء العواقب الإنسانية للحرب في العراق. وتتمثل مهمتنا الآن في أن نبذل ما في وسعنا لتجنب وقوع كارثة إنسانية. والأمين العام للأمم المتحدة سيقدم اقتراحات حول هذه المسألة. وأمس، أعلن مجلس الأمن استعداده للنظر في هذه الاقتراحات. ولقد وفرت الأمم المتحدة لستين في المائة من شعب العراق الإمدادات الضرورية مستخدمة برنامج النفط مقابل الغذاء. وهذه التجربة ينبغي أن تستخدم في المستقبل.

تشعر أغلبية ساحقة من الناس في ألمانيا وفي أوروبا بقلق بالغ إزاء الحرب الوشيكة في العراق. إن قارتنا عانت من فظائع الحرب مرارا. ومن يعرفون تاريخ أوروبا يعرفون أننا لا نعيش على أرض فينوس ربة الحب بل إننا الناجون من مارس إله الحرب. الحرب مأساة. وهي مأساة كبيرة بالنسبة للمتضررين منها وبالنسبة لنا جميعا. وينبغي أن تكون الملاذ الأخير بعد استنفاد جميع البدائل السلمية حقا.

ومع ذلك قبلت ألمانيا ضرورة الحرب في مناسبتين خلال السنوات القليلة الماضية لأن جميع البدائل السلمية ثبت فشلها.

حاربت ألمانيا جنبا إلى جنب مع حلفائها في كوسوفو لمنع الترحيل الجماعي للسكان الألبان ولتفادي إبادة جماعية وشيكة. وفعلت الشيء نفسه في أفغانستان لمحاربة الإرهاب الوحشي الخطير لطالبان والقاعدة بعد الاعتداءات الإجرامية الرهيبة على حكومة وشعب الولايات المتحدة. وسنتمسك بالتزامنا في هذه الحرب ضد الإرهاب.

ولكننا اليوم في ألمانيا لا نؤمن بأنه لا يوجد بديل للقوة العسكرية باعتبارها الملاذ الأخير. وعلى العكس نشعر بأنه من الممكن نزع أسلحة العراق بالوسائل السلمية. ولهذا، سنغتنم أية فرصة، مهما كانت صغيرة، لإيجاد حل سلمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد دي فيلبان، وزير خارجية فرنسا.

السيد دي فيلبان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ها نحن اليوم مجتمعون قبل أن يرتفع صوت السلاح بساعات قليلة. نحن مجتمعون لكي نتبادل مجددا قناعاتنا كلها محترمين التزامات كل منا. بيد أننا مجتمعون أيضا لنرسم معا ذلك الطريق الذي يسمح لنا باستعادة روح الوحدة.

أود أن أكرر هنا إذن أن فرنسا تعتبر أن الحرب لا يمكن أن تكون إلا الملاذ الأخير، والمسؤولية الجماعية هي ناموسنا. وأيا كان اشمئزازنا من نظام صدام حسين الوحشي، إن هذا ينطبق على العراق وعلى جميع الأزمات التي يتعين علينا أن نواجهها معا.

ونتوجه إلى السيد بليكس، الذي عرض علينا برنامج عمله، وإلى السيد البرادعي الذي أرسل أحد ممثليه إلينا اليوم، بالشكر على كل الجهود المستمرة والنتائج التي تحققت. وبرنامجهما يذكرنا بأن ثمة فرصا واضحة وذات

مصداقية لنزع أسلحة العراق بالطرق السلمية. والبرنامج يقترح علينا المهام التي ينطوي عليها نزع أسلحة العراق ويرتبها حسب أولويتها ويقدم برنامجا زمنيا واقعيا لتنفيذها.

وهذا التقرير يؤكد ما نعرفه جميعا هنا. يؤكد فعلا أن التفتيشات أتت بنتائج ملموسة. وأنها تتيح فرصة نزع أسلحة فعال في جو من السلام وفي حدود زمنية أضيق.

إن الطريق الذي رسمناه معا في إطار القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ما زال أمامنا. ورغم انقطاعه اليوم، نعرف أن علينا أن نعود إليه بأسرع ما يمكن.

وقبل يومين سجل المجلس قرار الأمين العام سحب المفتشين وجميع موظفي الأمم المتحدة من العراق. وهذا يؤدي إلى تعليق تنفيذ مهامهم. وسيكون من الضروري عندما يأتي الوقت أن نستكمل معرفتنا لبرامج العراق وننجز نزع أسلحة العراق. وإسهام المفتشين سيكون عندئذ حاسما.

لا يوجد أدنى شك في أن الخيار أمامنا هو بين رؤيتين للعالم.

في مقابل أولئك الذين يختارون اللجوء إلى القوة ويظنون حل عُقد العالم عن طريق عمل وقائي سريع، نقف مصممين على العمل الحاسم والنهج طويل الأمد. لأنه في العالم المعاصر لكي نضمن أمننا ينبغي أن نأخذ في الحسبان الأزمات المتعددة وأبعادها العديدة بما في ذلك الأبعاد الثقافية والدينية. وفي العلاقات الدولية لا يمكن بناء شيء دائم دون الحوار واحترام الآخر ودون الالتزام الدقيق بالمبادئ، وخاصة بالنسبة للديمقراطيات التي ينبغي أن تكون القدوة وأن تجاهل هذه الحقيقة يعني المخاطرة بخلق حالات من عدم الفهم وإثارة التطرف ودخول دوامة العنف. وهذا يصدق بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة تتسم بالتصدعات والصراعات القديمة، وحيث الاستقرار ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي.

وبالنسبة لأولئك الذين يأملون في القضاء على مخاطر الانتشار عن طريق التدخل المسلح في العراق، أقول لهم إننا نأسف لكونهم يحرمون أنفسهم من أداة حيوية لحل أزمات مماثلة أخرى. وأزمة العراق سمحت لنا، عن طريق نظام التفتيشات، بوضع أداة ليس لها مثيل ويمكن أن تصبح مثالا يحتذى. لماذا إذن لا نتصور على هذا الأساس إنشاء هيكل إبداعي دائم – هيئة لنزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة؟

ولأولئك الذين يظنون أنه سيمكن القضاء على آفة الإرهاب عن طريق ما سيعمل في العراق، نقول إنهم يغامرون بالفشل في بلوغ أهدافهم. عن اندلاع القوة في هذه المنطقة غير المستقرة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تفاقم التوترات والتصدعات التي يتغذى عليها الإرهاب.

وعدا كل ما يقسمنا نحن نتشاطر مسؤولية جماعية، إزاء هذه المخاطر، لاستعادة وحدة المجتمع الدولي. الأمم المتحدة عليها أن تبقى معبأة في العراق خدمة لهذا الهدف. وفي هذا الصدد، ثمة واجبات يتعين علينا القيام بها سويا.

أولا، علينا أن نضمد الجراح الناجمة عن الحرب. الحرب، كالمعتاد، تتسبب في ضحايا ومعاناة ومشردين لذلك ينبغي الآن بشكل ملح الإعداد لتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة. وهذه الضرورة ينبغي أن تعلو فوق خلافاتنا. والأمين العام بدأ فعلا في تعبئة كافة وكالات الأمم المتحدة. وفرنسا ستدلي بدلوها بالكامل في الجهد الجماعي لمساعدة الشعب العراقي. وبرنامج النفط مقابل الغذاء لا بد أن يستمر تحت سلطات المجلس، مع كل التعديلات اللازمة. ونحن في انتظار مقترحات الأمين العام.

ثم ستكون هناك ضرورة لبناء السلام. ولا يوجد بلد واحد لديه الإمكانات اللازمة لبناء مستقبل العراق. وقبل كل شيء لا يجوز لأي دولة أن تدعي الشرعية المطلوبة. إن الأمم المتحدة لديها وحدها السلطة القانونية والمعنوية للقيام

بهذا العمل. وثمة مبدآن يوجهان عملنا، هما احترام وحدة العراق وسيادته الإقليمية والحفاظ على سيادته.

وكذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تضع إطار إعادة التعمير الاقتصادي للبلد، وهو إطار ينبغي أن يؤكد على مبدأين متممين هما الشفافية وتنمية موارد البلد لصالح العراقيين أنفسهم.

وتعبئتنا ينبغي أن تمتد أيضا إلى المخاطر الأخرى التي لا بد أن نواجهها معا.

ونظرا لطبيعة هذه المخاطر، لم يعد ممكنا اليوم مواجهتها بشكل عارض. وعلى سبيل المثال، يتغذى الإرهاب على شبكات الجريمة المنظمة؛ وينمو في المناطق التي تخلو من القانون؛ ويترعرع على الأزمات الإقليمية؛ ويستمد قوة من الانقسامات السائدة في العالم؛ ويستخدم جميع الوسائل المتاحة، ابتداء من أكثرها بدائية إلى أكثرها تقدما، من السكين إلى أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل يمكنه الحصول عليه.

ولمواجهة هذا الواقع، علينا أن نعمل على نحو متحد، وعلى جميع الجبهات في الوقت ذاته. لذلك ينبغي أن نظل دائما في حالة استنفار.

وبهذه الروح، تجدد فرنسا دعوتها لجميع رؤساء الدول والحكومات للاجتماع هنا في مجلس الأمن لمواجهة التحديات الرئيسية التي نواجهها في الوقت الحالي.

دعونا نكثف مكافحتنا للإرهاب. دعونا نكافح شبكاته بلا رحمة، بكل الأسلحة الاقتصادية والقانونية والسياسية المتاحة لنا.

فلنعط حافزاً جديداً لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. لقد اقترحت فرنسا بالفعل أن يعقد رؤساء دولنا وحكوماتنا لقاءات جانبية خلال دورة الجمعية العامة التالية ليحددوا معاً أولويات العمل الجديدة.

ولنستعد زمام المبادرة في الصراعات الإقليمية التي تزعزع استقرار مناطق برمتها؛ وأشير بصفة خاصة إلى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. فكم من الآلام يجب أن تتحملها شعوب هذه المنطقة قبل أن نفتح أبواب السلام عنوة؟ فلا تدعونا نستسلم لحالة لا سبيل إلى إصلاحها.

وفي عالمنا الحافل بالمخاطر المتباينة، الذي يتحدى فيه الضعاف الأقوياء، فإن لقوة الاعتقاد، أي القدرة على الإقناع والقدرة على تغيير المشاعر من الأهمية قدر ما لعدد الفرق العسكرية. ورغم أنها لا تستطيع أن تحل محلها، فإنها العناصر التي لا غنى عنها لنفوذ الدول.

وما دامت هذه سمة العالم الجديد، يتحتم أن يهتدي المجتمع الدولي بالمبادئ فيما يتخذه من إجراءات.

ويتمثل المبدأ الأول في احترام القانون. وبما أنه حجر الزاوية في النظام الدولي، لا بد من سريانه في جميع الظروف، ولا سيما حين يتعين اتخاذ أخطر القرارات، ألا وهو استعمال القوة. فلا يمكن أن تكون القوة مشروعة إلا بناء على هذا الشرط، ولا سبيل إلى إعادة إقرار النظام والسلام إلا بناء على هذا الشرط.

ويلي هذا الدفاع عن الحرية والعدالة. ولا يجب أن نتهاون إزاء ما يمثِّل صميم قيمنا ومحورها. فلن يُستمع لنا أو يُكترث لأمرنا ما لم نستلهم المثل العليا التي تقوم عليها الأمم المتحدة ذاتها.

وأخيراً هناك روح الحوار والتسامح. فلم يحدث قطّ من قبل أن تطلعت شعوب العالم بهذا التعطش إلى احترامها. ولا بد لنا من الإصغاء لنداء هذه الشعوب.

ونحن نرى هذا بجلاء. فلم تكن الأمم المتحدة قط ضرورية كما هي الآن. وإلى هذه الهيئة يرجع أمر استجماع العزم على التصدي لهذه التحديات، لأن الأمم المتحدة هي الموضع الذي يتم فيه إرساء قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، ولأنها تتكلم باسم الشعوب.

فيجب أن يأتي الرد على قعقعة السلاح بطفرة واحدة من روح المسؤولية، متمثلة في الأصوات والأفعال التي تصدر عن المجتمع الدولي الذي يجتمع هنا في نيويورك في مجلس الأمن. ويحقق هذا مصالح الجميع، سواء في ذلك البلدان المتورطة في الصراع، أو دول المنطقة وشعوبها، أو المجتمع الدولي بصفة عامة. فعلينا التزام أدبي وسياسي باستعادة شرايين الأمل والوحدة في مواجهة عالم يمر بأزمة.

إن حكم الأجيال المقبلة سيتوقف على قدرتنا على التصدي لهذا التحدي الكبير، في سبيل قيمنا، وفي سبيل مصيرنا المشترك، وفي سبيل السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد إيغور إيفانوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد إيفانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): حين اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع، أخذ المجلس بذلك على عاتقه المسؤولية الخطيرة المتمثلة في إتمام عملية نزع سلاح العراق. ومعروض علينا اليوم تقريرا رئيسَي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن العمل الذي تم إنجازه، وبخاصة مقترحاتهما بشأن ما يلزم عمله من أجل أن تسوى مشكلة أسلحة الدمار الشامل في العراق تسوية نهائية. ولا شك لدينا في أن البعثة والوكالة، اللتين نشرتا آلية للتفتيش تعمل بفعالية في العراق، هما في وضع يسمح لهما بالاضطلاع بمهامهما خلال إطار زمني واقعي.

والتقريران اللذان قدمهما السيد بليكس والسيد البرادعي يبينان بشكل مقنع أن المفتشين الدوليين قد نجحوا في تحقيق نتائج ملموسة. ولن أطيل في الإشارة إلى أمثلة محددة؛ فهي معروفة للجميع. وفي المقام الأول من الأهمية أن بغداد قد وفّت بجميع الشروط التي وضعها المفتشون تقريباً ولم تنصب أي عقبات خطيرة في طريق قيامهم بأنشطتهم، وذلك بفضل وحدة المجتمع الدولي والضغط المشترك الذي فُرض على السلطات العراقية، بما فيه الوجود العسكري في المنطقة. ومن ثم يسعنا القول بأنه إذا أتيحت للمفتشين الدوليين الفرصة لمواصلة عملهم، فإن لديهم كل ما يلزمهم لإنجاز عملية نزع سلاح بغداد بالطرق السلمية.

لذلك فإن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، قد وفّى بالتزاماته كاملة بكفالة نشر المفتشين الدوليين في العراق وتهيئة الأوضاع الضرورية لقيامهم بأنشطتهم. وليس من قبيل المصادفة أن أولئك الذين يشككون اليوم في دور المجلس في التسوية العراقية مضطرون أنفسهم للاعتراف بأنه لا خيار أمامهم سوى إعادة هذه المسألة إلى المجلس، الذي يتمتع وحده بسلطة التصدي لتسويتها الشاملة.

وإذ نأخذ جميع هذه الاعتبارات في الحسبان، نرى أن نعرب، أولاً، بالنيابة عن مجلس الأمن عن أسمى معاني التقدير للأنشطة التي يقوم بها المفتشون الدوليون وأن نقدم لهم، فضلاً عن رئيسَي اللجنة والوكالة السيد بليكس والسيد البرادعي، تأييدنا وامتناننا للعمل الممتاز الذي قاموا به.

ثانياً، ينبغي أن نوافق على التقريرين المقدّمين، اللذين يبينان بوضوح الوضع الراهن لبرامج الأسلحة المحظورة في العراق.

ثالثـاً، نظـراً للحالـة الصعبـة السـائدة فيمـا يتعلـق بـالعراق، ينبغي أن نحيط علمـاً بقـرار الأمـين العـام سـحب المفتشين من العراق بسبب الخطر الذي يتهدد سلامتهم.

رابعاً، بما أن ولايتَي لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يتم تنفيذهما بالكامل، فإن عمل المفتشين في العراق لم ينته وإنما جرى تعليقه فقط. ويجب على مجلس الأمن، بالنظر لما يستجد من تطورات في الحالة، أن يعود لتناول مسألة مواصلة هذا العمل، عملاً بالقرارين ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ولا نملك إلا أن نعرب عن الأسـف لما أُقحم مـن مشـاكل لا صلـة مباشـرة لهـا بـالقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) أو بقرارات الأمم المتحدة الأخرى بشأن العراق ، وذلك في اللحظة التي أصبح فيها احتمال نزع سلاح العراق من خلال عمليات التفتيش أقرب إلى الواقع. إذ لا يخوِّل أي من تلك القرارات حق استعمال القوة ضد العراق خروجاً على ميثاق الأمم المتحدة؛ كما أن أياً منها لا يخوِّل إسقاط قيادة دولة ذات سيادة باستخدام العنف. ولن تعين هذه الأعمال، إن اضطُلع بها، على تعزيز وحدة المجتمع الدولي في وقت العالم أحوج ما يكون فيه إلى التضامن وتوحيد الجهود ، أولاً وقبل كل شيء، لصد خطر حقيقي كالإرهاب الدولي يتهدد الجميع.

إن روسيا على اقتناع بالحاجة إلى بذل كل جهد ممكن في أقرب وقت ممكن للتغلب على حالة الأزمة الراهنة وإبقاء مشكلة العراق في إطار التسوية السياسية، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بشكل وطيد. وبهذه الطريقة فقط، نستطيع ضمان الشروط اللازمة للتعاون المتصل والفعّال والمتعدد الأطراف من أجل مكافحة الأخطار والتحديات العالمية، مع الاحتفاظ بالدور المركزي لمجلس الأمن الدولي.

في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما عانى الشعب الأمريكي من مأساة رهيبة، كان السيد فلاديمير بوتن، رئيس روسيا، أول من اتصل هاتفيا بالسيد جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة مقدما تضامنه معه وتأييده له. وكانت هذه مشاعر مخلصة أعرب عنها الشعب الروسي بأكمله.

ولو كانت لدينا اليوم، فعلا، أدلة لا نقاش فيها تثبت أن هناك خطرا مباشرا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ينبع من الأراضي العراقية، فإن روسيا ستكون، دون أي تردد، على استعداد لاستخدام كامل ترسانة الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة للقضاء على هذا الخطر. ولكن مجلس الأمن لم تقدم له حتى اليوم مثل هذه الحقائق ولذلك فإننا نفضل التسوية السياسية، التي تعتمد على أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، اللتين تتمتعان بالثقة الكاملة للمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فاروق الشرع، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): في هذه اللحظة الحرجة والمؤلمة، لا أجد ما يمكن أن نوجهه غدا إلى ضحايا الحرب الوشيكة على العراق سوى كلمات قليلة مؤثرة سطرت في مقدمة ميثاق الأمم المتحدة:

”نحن شعوب الأمم المتحدة،

”وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف،

”وأن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار،

"وأن نوحّد قوانا لكي نحافظ على السلم والأمن الدوليين".

هذا هو التعهد الأهم الذي تضمنه ميثاق الأمم المتحدة قبل ٥٨ عاما، والباقي تفاصيل.

أود أن أذكّر الذين يستمعون لنا هنا أو هناك أن هذا الميثاق كان قد وقّع في الولايات المتحدة الأمريكية في مدينة سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، وأن هذا الصرح التاريخي الذي نتحدث منه الآن شُيد أيضا قبل نصف قرن في الولايات المتحدة وفي مدينة نيويورك، أكبر المدن سكانا في العالم، وأن الشعب الأمريكي الذي يعيش بين هاتين المدينتين العظيمتين، اللتين تقع الأولى منهما على شاطئ المحيط الهادئ والثانية على شاطئ المحيط الأطلسي، يمثل بتنوعه وتعدديته صورة قريبة من المجتمع الدولي أكثر من أي بلد آخر في العالم.

وهذا يقودنا إلى طرح عدد من الأسئلة الجوهرية، سواء كنا في صدد معالجة قضية العراق الساخنة وتداعياتها على الشرق الأوسط والعالم، أو في صدد معالجة قضية فلسطين المنسية وعواقبها المتراكمة والمأساوية على العالم بأسره.

السؤال الأول، هل تستطيع الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا العظمى أن تبرئ نفسها من مسؤولية ما لحق بهاتين القضيتين وتطوراتهما المأساوية وحتى الآن؟ التاريخ خير شاهد على ذلك، وفي مقدمته تاريخ الأمم المتحدة.

والسؤال الثاني، هل تستطيع الولايات المتحدة أن تتذرع بصعوبة إيجاد حلول بناءة لهاتين القضيتين في إطار الأمم المتحدة، ثم تلقي مسؤولية فشلها على مجلس الأمن؟ ومن قال إن وظيفة مجلس الأمن شنّ الحروب وليس إقامة السلام؟ ومتى كان صنع السلام سهلا في أية أزمة دولية؟

بعد ساعات ستبدأ في العراق حرب عدوانية، كما أعلِن في واشنطن أمس. حرارة الانفعالات في هذا الإعلان تسابق حرارة الطقس هناك. ومن الواضح لكل ذي بصر وبصيرة أن هذه الحرب غير مبررة وغير عادلة، وستحبط أصحابها وتسيء للداعين لها بدلا من أن ترفع مكانتهم وتعزز شأنهم في التاريخ.

هذه الحرب لا تخاض من أجل قضية عادلة أو معقولة. فإذا كانت ستشن على العراق لنزع أسلحة الدمار الشامل لديه والتي تشكل تهديدا لجيرانه، فإن لإسرائيل مخزونا من هذه الأسلحة، وفي مقدمتها الأسلحة النووية التي لا يضاهيها في امتلاكها حتى بعض الدول الكبرى، ولا أحد يجهل مدى تهديدها للجيران القريبين والبعيدين. وإذا كانت عمليات الرقابة والتفتيش الدولية غير فعالة وغير منتجة في العراق، فلماذا ترفض إسرائيل من بين جميع دول الشرق الأوسط القبول بالرقابة والتفتيش الدوليين على أسلحة الدمار الشامل إن لم تكن بحوزتها؟ فتحبط بذلك كل الادعاءات المثارة ضدها في هذا الشأن.

لقد وقفت سورية مع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) إيمانا منها بضرورة دعم الإرادة الدولية لإيجاد حل سلمي للأزمة العراقية ونزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بالطرق السلمية. وقد حققت عمليات التفتيش منذ صدور القرار المذكور نتائج ملموسة بفضل تعاون العراق الإيجابي والفعّال مع المفتشين من الناحيتين الإجرائية والجوهرية. وكان المفتشون قد عبّروا في عدة مناسبات عن حاجتهم لبضعة أشهر، وليس لسنوات، لاستكمال تنفيذ المهام الموكلة إليهم. ولكن موعد الحرب بدأ يعد بالأيام والساعات، وكأن الحرب قدر محتوم، وكأن الحرب مطلب شعبي في كل مكان من العالم وليس العكس.

تعبر سورية عن بالغ أسفها وقلقها إزاء محاولات البعض للتشكيك بدور مجلس الأمن بشكل خاص، والأمم المتحدة بشكل عام، وذلك بسبب عدم انصياع المجلس والأمم المتحدة لمحاولات هؤلاء فرض إرادتهم ومواقفهم على هذه المنظمة الدولية. ومما يسترعي انتباهنا وانتباه أغلبية دول العالم هو محاولة هذا البعض إلقاء اللوم على مجلس الأمن، أو بالأصح على عضو فيه، وتحميله مسؤولية عدم اتخاذ قرار يجيز استخدام العمل العسكري ضد العراق، متجاهلين عمدا أن أغلبية كبرى في مجلس الأمن ترفض اعتماد قرار يجيز استخدام القوة، وبالتالي فلا حاجة حتى لاستخدام حق النقض من قِبَل أية دولة.

لقد شكل تبني مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) مرجعية دولية أساسية لحل المسألة العراقية. وتشهد محاضر مجلس الأمن اعتماد هذا القرار على تأكيدات قاطعة، من قِبَل الدول التي تسابق الزمن الآن لخوض الحرب على العراق، بأن هذا القرار لا يعني على الإطلاق فرصة للقفز على الشرعية الدولية وتوجيه ضربة عسكرية دون العودة إلى مجلس الأمن. واسمحوا لنا أن نختلف بشكل كامل مع من ارتد على القرار المذكور، وخاصة عندما تأكد له خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وعمل طيلة الأسابيع الماضية على الإساءة إلى مضمون القرار بشكل متعمد وفقا للقاعدة السيئة الصيت ”الغاية تبرر الوسيلة“، خاصة وأن الفقرة ١٢ من منطوق هذا القرار تطالب بالعودة إلى مجلس الأمن للنظر في أية مسألة تتعلق بتطبيق أحكامه. وترى سورية أن تجاهل مثل هذه الفقرة وطلب سحب المفتشين من العراق فجأة، أو تعليق عملهم كما سمعت الآن، يوضحان أيضا بما لا يدع مجالا للشك أن الهدف ليس نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق وإنما احتلاله والاستيلاء على مقدراته بالقوة خلافا لكل شرعة أو حقوق.

إن سورية ترفض اليوم شكلا ومضمونا الدعوات المحمومة لشن حرب على العراق مثلما رفضت في عام ١٩٩٠ احتلال الكويت. وإن سورية لا ترى وجود أي مبرر قانوني أو أخلاقي للجوء إلى هذا الخيار المدمر، لا سيما خارج مجلس الأمن. فبأي منطق ستبرر دول العالم أمام شعوبها شن حرب خارجة على القانون الدولي، في انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة لتحقيق أهداف مبيتة تنتصر لشريعة الغاب على الشرعية الدولية؟ ألم يؤكد مفتشو الأمم المتحدة أمام هذا المجلس أن العراق يتعاون بشكل فعال معهم منذ صدور القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)؟ ألم نر بأم أعيننا العراقيين وهم يدمرون صواريخ ”الصمود ٢“ استجابة لطلبات المفتشين الدوليين؟ وكيف للبعض أن ينكر قيام العراق بتقديم الدليل تلو الدليل والوثيقة تلو الوثيقة حول خلوه من أسلحة الدمار الشامل؟ وكم هو عدد هؤلاء الذين يصدقون في العالم أن العراق يمثل خطرا على أمن الولايات المتحدة وعلى الشعب الأمريكي؟ إذا كان الأمر صحيحا وموضوعيا فيجب أن نعتبر في هذه الحالة أن أكثر من ١٥٠ بلدا في العالم يشكلون أيضا خطرا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية وليس العراق وحده. فهذه الدول توجد فيها عناصر من تنظيم القاعدة نائمة أو يقظة، باعتراف الإدارة الأمريكية نفسها، كما توجد فيها أسلحة تدمير شامل أو نوع منها معلن أو معترف به، حسب سجلات المنظمة الدولية المتخصصة. وتشير هذه السجلات نفسها أن الولايات المتحدة هي الأكثر تملكا لهذه الأسلحة الفتاكة في العالم.

وإذا أخذنا الإنذار الذي صدر بالأمس نصا وروحا، فإن الهدف المباشر من الحرب هو تنحية شخص أو مجموعة أشخاص أو جلبهم للعدالة. فهل تحقيق هذه العدالة يشكل معادلا موضوعيا لقتل عشرات الآلاف من العراقيين الأبرياء؟

وهل عدنا إلى العصور الوسطى ونسينا أننا فعلا في القرن الحادي والعشرين؟

في ضوء ذلك، يحق لأي كائن على سطح هذا الكوكب أن يستنكر هذه الأمور ويرى أنها ذات نتائج عكسية. وإذا كانت الولايات المتحدة قد تناست صور ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من مذابح واغتيالات مستمرة بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، فكيف يمكنها أن تنسى صورة راشيل كوري، الناشطة الأمريكية من أجل السلام التي سحقتها مؤخرا إحدى الجرافات الإسرائيلية حتى الموت؟

في الختام، لا بد لي من أن أحيي روح المسؤولية العالية التي تحلت بها الدول المؤيدة للحل السلمي في مجلس الأمن، والتي هي تعبير صادق عن مواقف الغالبية العظمى من الأسرة الدولية من كل النحل والملل، وعن مشاعر الملايين من الذين تظاهروا في جميع عواصم العالم وآلاف مدنه الرافضة للحرب والمؤيدة للسلام. ونرى أن أكثر ما يبعث على تقديرنا وإعجابنا هو هذا الموقف المشرف من قِبَل أعضاء مجلس الأمن، الذين آثروا التمترس في خندق الحق والمبادئ، بكل ما يحمله ذلك من صعوبات وتحديات، بدلا من الانصياع للضغوط ومغريات المكاسب الآنية ولغة التهديد والوعيد.

ولا بد لنا أيضا من أن نعبر عن الأمل في هذه الساعات والدقائق الأخيرة، بأن خيار السلام ما زال متاحا إذا تغلبت الحكمة والرؤية التاريخية، وانتصر الحق والعدالة، لما فيه خير شعوب منطقة الشرق الأوسط وشعوب العالم قاطبة، ولا يسع سورية في هذه اللحظات الحاسمة إلا أن تحث كل من يعنيه الأمر لوقف آلة الحرب حفاظا على حياة ملايين العراقيين الأبرياء، وحفاظا أيضا على حياة مضطهديهم الجدد، الذين يقطعون آلاف الأميال مع أسلحتهم المتطورة، رافعين راية التحرير كوهم أكبر. لقد وقفت الشعوب دائما، ومن ضمنها الشعب الأمريكي، ضد المحتل الأجنبي دفاعا عن الاستقلال والحرية. هذا هو منطق التاريخ ومسيرته، التي ستواصل تقدمها مهما اعترضها من عثرات وتحديات.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نجتمع اليوم في لحظة خطيرة وقد تكون مأساوية في تاريخ العالم. ونجتمع بينما تكاد الآمال تنتهي في حل سلمي للمسألة العراقية. وليس هناك أي شك في أن هذه لحظة حزينة لمجلس الأمن وللأمم المتحدة اللذين لهما مهمة أساسية ألا وهي تحقيق السلام.

إن الحرب، كما صرح الأمين العام مؤخراً، تشكل دوماً كارثة. والحرب تؤدي إلى مأساة إنسانية كبيرة. وقد تعللنا بالأمل بأن نتمكن من ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن لنزع أسلحة العراق للدمار الشامل بالوسائل السلمية. ولسوء الطالع، لم يتمكن المجلس من الاتفاق على أي من المقترحات – سواء تلك المطروحة على الطاولة أو تلك التي قيد النظر غير الرسمي فيما بين أعضائه. وما فتئت باكستان تدافع باتساق عن حل سلمي. وظللنا نشدد على أنه ينبغي استنفاد كل السبل الممكنة لضمان حل سلمي، وأن استخدام القوة يجب أن يكون الملاذ الأخير فعلا.

وإزاء هذه الخلفية، انتظرت باكستان بقلق انتهاء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من وضع برنامج عملها ووثيقتها المتعلقة بالمهام الرئيسية المتبقية لنزع السلاح. وأنا ممتن للسيد بليكس لحضوره مرة أخرى إلى المجلس لعرض هاتين الوثيقتين. وأود أيضاً أن أشكر السيد البرادعي، الذي حدد لنا إنجازات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بقدرات العراق في مجال الأسلحة النووية. وقد قام كلاهما بعمله على نحو غاية في الدقة والروح المهنية والموضوعية. والمجلس مدين لهما بالشكر.

لقد درسنا بعناية برنامج العمل ومهام نزع السلاح الرئيسية المتبقية البالغ عددها ١٢ مهمة التي حددها السيد بليكس وفريقه. ونحن نؤمن بأنه كان من الممكن لهما توفير أساس مفيد لإتمام عملية نزع السلاح في العراق وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لو أمكن ضمان تعاون العراق التام وغير المشروط والحصول عليه في الوقت الملائم. ومما يؤسف له أنه في الحالة الناجمة عن ذلك، يتضح جليا أن كلا من اللجنة والوكالة ستجدان أن من الصعب متابعة أداء مسؤولياتهما في الوقت الحالي. ومع ذلك، نتفق على أن القرارين ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢) ما زالا ساريين ولهما أهمية في المستقبل.

ونحيط علما بالقرار الذي اتخذه الأمين العام، المبرر بضرورة ضمان السلامة والأمن المتواصلين لموظفي الأمم المتحدة، بالسحب المؤقت لجميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو اللجنة والوكالة، من العراق. إننا نؤيد قرار الأمين العام. ونؤمن بأنه، في ظل هذه الظروف، لم يكن لديه أي خيار آخر بخلاف إعطاء الأولوية لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وقد أخطر الأمين العام أعضاء المجلس بالتعليق الفعلي لأنشطة اللجنة والوكالة وأيضاً ولايات أخرى للأمم المتحدة. إننا نتفهم تلك الضرورة ونتطلع إلى الوقت الذي ستسمح فيه الظروف بأن يواصل موظفو الأمم المتحدة، بمن فيهم المفتشون، عملهم وينهون مهامهم. والواقع أن مهمة الرصد في الأمد البعيد ستتطلب عودتهم إلى العراق. ونحن نفترض أن الهياكل الحالية ستظل لهذا السبب على ما هي عليه.

لقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية اهتمام العالم بأسره منصبّا بإحكام على مجلس الأمن. وعلى الرغم من أفضل جهودنا التي بذلناها جميعاً، لم يستطع المجلس تغيير المسار وإقناع الجميع باتخاذه. وقد انقسم أعضاء المجلس على أساس اختلافات، ونحن نؤمن بأنها كانت اختلافات أمينة.

وترى باكستان، أنه على الرغم من العجز عن التوصل إلى توافق آراء، يظل مجلس الأمن محتفظا بوجاهته. ويجب أن يناصر المجلس الشرعية الدولية، ويجب أن يفعل ذلك بإنصاف واتساق. ويجب أن يسعى إلى تنفيذ جميع قراراته. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوِّه بالقرارات المتعلقة بفلسطين، وبتلك المتعلقة بجامو وكشمير على وجه الخصوص، حيث ما فتئ الناس يناضلون ويموتون طيلة السنوات الـ ٥٠ الماضية. ومجلس الأمن تجسيد لأفضل آمال البشرية في السلام. ونحن نواصل وضع ثقتنا في تلك الحقيقة.

إن الظروف المتغيرة التي من المحتمل أن نواجهها ستعيد من دون شك ترتيب أولوياتنا. والمهمة الأكثر إلحاحاً أمامنا اليوم هي كيف نتصدى للتحدي الإنساني المحتمل أن يواجهه العالم في الأيام المقبلة. ويمكن أن يؤدي سحب موظفي الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية من العراق وتعليق برنامج النفط مقابل الغذاء، فضلا عن اندلاع الأعمال القتالية، إلى أزمة إنسانية لم تتضح أبعادها حتى الآن. وقد أبدى الأمين العام نيته بأن يرفع إلى المجلس مقترحات اتفقنا جميعا على النظر فيها حالما تكون جاهزة. وستبذل باكستان كل ما هو ممكن لتخفيف معاناة إخوتنا وأخواتنا البائسين في العراق. وستعمل باكستان بتضافر مع الأمين العام والدول الأعضاء لضمان ألا يعاني الشعب العراقي أكثر من ذلك. فقد عانى كثيراً في الماضي. وأي تأخير أو مماطلة تزيد من معاناته ستكون مؤسفة بقدر مضاعف.

وتؤمن باكستان بأن زمان ومجال الدبلوماسية لا ينتهيان أبد الدهر. وحتى حينما تدوي المدافع، فمهمة مجلس الأمن هي استعادة السلام والأمن، واحتواء الصراع، ومنع معاناة الشعب العراقي وآخرين في المنطقة، وضمان الوحدة والسلامة الإقليمية للعراق ولجيرانه وضمان استقرار هذه المنطقة الحساسة من العالم. تلك مسؤوليات لن تنتهي؛ بل ستصبح أكثر حدة.

لقد كشفت جهود مجلس الأمن خلال الأسابيع القليلة الماضية عن الانقسامات في العالم وفيما بين الدول الكبرى. ولكن عملية شفاء الجراح التي انفتحت هنا، وتلك التي ستنفتح من دون شك في الأيام والأسابيع القادمة، من المهام التي يمكن الاضطلاع بها أيضاً هنا في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة.

السيد أغويلار زينسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تأسف المكسيك لأننا لم نستطع التوصل إلى اتفاق في مجلس الأمن على مواصلة العمل معاً في مهمة نزع سلاح العراق. ومع ذلك، ينبغي ألا تصبح هذه الاختلافات عائقا أمام مواصلة المجلس لإتمام ولايته فيما يتعلق بالسلام والأمن في المنطقة.

وفي الرسالة التي وجهها إلى الأمة في ١٧ آذار/مارس، قال الرئيس فنسنت فوكس إن المكسيك تعتمد نهجا متعدد الأطراف لحل الصراعات وتشجب الحرب. والعالم، وفقا لقول رئيس المكسيك، ''ينبغي أن يواصل تبني حلول تتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا. والميثاق ينص على أن استخدام القوة ينبغي أن يكون دائما الملاذ الأخير والاستثنائي ولا يمكن تبريره إلا بعد أن تفشل جميع الوسائل في التوصل إلى نتائج''.

إن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة التي أوكل إليها المجتمع الدولي، المعرب عن إرادته في الميثاق الذي وقعه في سان فرانسيسكو، الحق في استخدام القوة. وحسبما قال رئيس المكسيك، ''في الظروف الحالية إن ما يتعرض للخطر هو الطريقة التي تتناول بها البشرية مسائل ملحة مثل نزع السلاح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يعتبره بلدنا دوما أمرا في غاية الأهمية''.

إنني أمثل هنا دولة وأمة محبتين للسلام إلى أبعد الحدود. إن شعب المكسيك ينشد السلام وقد أعطي ممثليه ولاية السعي من أجل السلام في كل وقت وظرف. وقوة المكسيك تستند إلى مبادئنا التي تعبر عن الدروس المستفادة من التاريخ. وخلاصة القول إنهم يعبرون عن مصالحنا. ومن مهامهم الاشتراك في المناقشات التي تدور في المجلس. نحن نعرض وجهات نظرنا ونضطلع بمسؤولياتنا بالكامل. ومصداق هذه المبادئ التسوية السلمية للمنازعات ونزع السلاح. تلك هي المبادئ التي تعطي الزخم للوجه المتعدد الأطراف لسياستنا الخارجية.

وعلى هذا الأساس تؤمن المكسيك إيمانا راسخا في سبب وجود الأمم المتحدة، لأنه يعبر عن آمال السلام والصداقة والتعايش، السلام لملايين البشر. والأمم المتحدة هي المحفل الذي يتسنى فيه لممثلي جميع الدول اللقاء والتوصل إلى اتفاق واتخاذ قرارات جماعية لصون واستعادة السلام، حيثما اقتضى الأمر، لمواجهة الأزمات الإنسانية ومساعدة اللاجئين وحماية البشرية من الأمراض الرهيبة مثل الإيدز، وحماية البيئة، والعمل من أجل التنمية المستدامة والدفاع عن حقوق المرأة والطفل والمعاق وصونها، ومنظمتنا لديها القوة والشرعية للنهوض بجميع هذه المهام. وينبغي العمل على حمايتها وتعزيزها وتحسين أدائها.

والمكسيك تؤيد جهود الأمين العام لتحسين هيكل وأساليب عمل منظمتنا من أجل جعل الأمم المتحدة منظومة فعالة على نحو متزايد ولضمان أن تكون استجاباتها دوما مناسبة وفي محلها بغية مكافحة الفقر والتهميش وهما السببان الجذريان للكراهية والعنف.

وطوال عملية نزع أسلحة العراق، منذ اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، أعربت المكسيك عن ثقتها في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود الإعراب مجددا عن ثقتنا بهما. وهذا هو أقوى مساعي نزع السلاح بالطرق السلمية التي بذلت حتى الآن

وأكثرها دينامية وفعالية. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة يمكنها، عن طريق هذه الأداة والولاية الموكلة إليها، تحقيق نزع أسلحة العراق سلميا.

ويرى بلدي أن هذا الوقت ليس وقتا لتبادل التهم. يتعين علينا أن نحلل، من منظور المجلس، المهام التي تنتظرنا. ويتعين علينا أن نفعل ذلك بحس واضح من المسؤولية الجماعية وفهم واضح للتحديات التي نواجهها. وأول هذه التحديات هو مواجهة الحالة الإنسانية في العراق، وإذا وقعت الحرب إعادة تعمير البلد. ونحن نثق ثقة كاملة بقيادة وقدرات الأمين العام. وسيتعين عليه اقتراح الطرق والإجراءات التي عندئذ سنأذن بها هنا في المجلس. ومسؤولية الوفاء بمهام الأمم المتحدة الحالية في العراق تتطلب أن يتخذ المجلس فورا إجراء لاستعادة الولايات التي عُطلت أو أوقفت.

والمكسيك تشارك مشاركة كاملة في مكافحة الإرهاب. ونحن نضطلع بمسؤولياتنا هنا. وقد اتخذنا جميع التدابير اللازمة لمنع هذه الآفة ومكافحتها. ومن حيث الجوهر، وفي إطار مبادئنا هذه، نقف جميعا متحدين.

السيد نيغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في مستهل مناقشة اليوم، أود أن أشكر مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والسيد بليكس والسيد البرادعي وأن أشيد بهم، وذلك على جهودهم لتنفيذ نظام التفتيش الذي توخته هذه الهيئة في ظل ظروف صعبة جدا.

ويسرنا أن نعلم أنه قد تم إجلاء جميع موظفي اللجنة والوكالة من العراق بسلام.

وللأسف أن مناقشة الموضوع المطروح في جدول أعمال اليوم، وهو النظر في مشروع برامج العمل، لا يتفق وعدم امتثال العراق للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) والواقع الحالي في الميدان. وبرنامج عمل اللجنة ذاتها يعلن أن البرنامج ”مبني على افتراض أن العراق سيتعاون تعاونا فوريا وغير مشروط وفعالا.

ذلك هو بالتحديد ما نفتقر إليه بوضوح. لا يمكن وضع برنامج عمل واقعي أو خطة واقعية للمسائل الرئيسية غير المحسومة وفقا للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في الوقت الذي نجد فيه أن العراق لا يتعاون تعاونا كاملا ونشطا ودون شروط أو في حين لا توجد لدينا المعلومات الصحيحة عن البرامج العراقية منذ سنة ١٩٩٨ وجميع المعلومات الأخرى التي نفتقر إليها.

وواقع الأمر هو أن الحالة في الميدان سوف تتغير وبالتالي ستتغير طبيعة مهام نزع السلاح المتبقية. والنظر في برنامج عمل في هذه المرحلة هو ببساطة أمر لا يتمشى مع الواقع الذي نواجهه.

ونحن نقدر المجهود المبذول لإنتاج مشروع برامج العمل. وفي حين أن هذه البرامج ليست نهائية فإنها إلى جانب ورقة العمل بشأن مهام نزع السلاح المتبقية تجعل من الواضح الكم الكبير للمسائل الهامة التي يتفادى العراق تناولها. تلك هي الوثائق التي كان بإمكاننا أن نناقشها لو أن العراق أوفى بمتطلبات القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، بيد أنها الآن لا يمكن أن تؤدي بنا إلى النتائج التي طالب بها هذا المجلس، ألا وهي نزع أسلحة العراق فورا وسلميا.

وفي ظل الظروف الراهنة، لا بديل أمامنا عن أن ننحي هذا العمل جانبا في الوقت الحالي. وإذ قلنا ذلك، فإننا لا نستبعد احتمال أن يكون من المفيد أن نعود إلى تلك الوثائق في وقت ما في المستقبل.

في الوقت نفسه، سيواجه المجلس تحديات جديدة تتصل بمستقبل العراق. وحيث أن معي الكلمة، أود أن أتناول بإيجاز مسألة أثيرت في مشاوراتنا أمس، وأعني بذلك الاهتمام الذي تتشاطره بلادي مع الأعضاء الآخرين في

المجلس بتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق في هذا الوقت. هذه مسألة كرست لها حكومتي موارد كبيرة. ونحن نخطط من خلال كل الوكالات المختصة التابعة لحكومة الولايات المتحدة ودعما لجهود الأمم المتحدة تحسبا للمتطلبات المحتملة واستعدادا لتدبير الإغاثة الضرورية في أسرع وقت ممكن. وقد تشاورنا أيضا مع الحكومات المهتمة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، وبطبيعة الحال، مع الأمم المتحدة.

إننا سنوفد إلى المنطقة أكبر فريق من نوعه على الإطلاق للمساعدة في حالات الكوارث، ويتكون من خبراء إنسانيين مدنيين تابعين للولايات المتحدة، بغية تقييم الاحتياجات، والاتصال بالشركاء وتوفير القدرة الميدانية على تقديم المساعدات. وقمنا سلفا بتخزين ما قيمته ١٦,٥ مليون دولار من الحصص الغذائية وإمدادات الإغاثة، بما في ذلك الماء ومواد التنقية، والبطاطين والإمدادات الخاصة بالملاجئ.

بالإضافة إلى ذلك، أسهمنا بما يزيد على ٦٠ مليون دولار لصالح أكثر من عشر وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، إلى جانب عدد هائل من المنظمات غير الحكومية. وإذ نزيد من إسهامات الولايات المتحدة، فإننا نحث المانحين الآخرين على الإسهام في هذه الجهود الضرورية.

وكما قال الرئيس بوش، فإننا نسلم بالأهمية الحيوية لاستمرار برنامج النفط مقابل الغذاء، للوفاء بالاحتياجات الإنسانية لشعب العراق. وبالعمل مع الآخرين في المجلس، نحن على استعداد لأن نقدم بصورة عاجلة مشروع قرار إنساني يضمن استمرار هذا البرنامج. وقد بدأنا في التشاور مع الأمم المتحدة ومع أعضاء المجلس الآخرين بشأن إدخال تعديلات في البرنامج الحالي للنفط مقابل الغذاء، بما يضمن توفير إمدادات مستمرة من المؤن الإنسانية الأساسية، خاصة الأغذية والأدوية، للعراق. ونثق في أن أعضاء المجلس الآخرين يشاطروننا هدفنا، وهدف الأمين العام، متمثلا في استئناف تدفق السلع الإنسانية من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء في أسرع وقت ممكن. ونأمل أن يتحقق تقدم سريع بشأن هذا القرار لتقليل مدة أي توقف للبرنامج إلى الحد الأدنى.

السيد الرئيس، إننا نتطلع إلى العمل معكم ومع زملائنا بشأن المسائل المتصلة بالوضع في العراق في الأيام والأسابيع المقبلة.

السيد بلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بعقد هذه الجلسة المفتوحة، التي تشهد على رغبة مجلس الأمن في الاستمرار في أداء الدور الذي أوكله إليه الميثاق، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين.

إننا ندرك تماما الوضع الاستثنائي الذي نواجهه في هذه المرحلة المتأخرة. فالمجلس يقف أمام مفترق طرق لأنه عجز عن إيجاد حل توفيقي بين أعضائه. ويأمل بعضنا في حدوث معجزة حتى اللحظة الأخيرة. وعلينا أن نعترف بأن الطفرة الجماعية للنشاط التي تعلقت بها آمالنا لم تتحقق. ومن المسؤول عن ذلك؟ نحن جميعا مسؤولون وكل منا مسؤول عن ذلك، دون شك.

في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، واجهنا تحديا في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولأننا قد أخطأنا جميعا بعض الشيء، فإننا جميعا على صواب أيضا بعض الشيء. وفي نهاية المطاف، فقد كانت هذه هي ميزة القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، إلا أنها كانت موطن ضعفه أيضا، لسوء الحظ.

إن اقتران العوامل التي غابت عن بالنا في نهاية المطاف قد أفضت إلى ما يبدو أنه فشل للنهج الدبلوماسي والمبادرات لأنه أيا كان موقفنا، فإن النتيجة ماثلة أمامنا.

وبرحيل مفتشي لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والرصد والتفتيش (أنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية من بغداد إلى قبرص أمس، انتهت، ولو مؤقتا، عملية نزع أسلحة العراق بالطرق السلمية من خلال عمليات التفتيش على أساس تعاون فوري وغير مشروط وكامل ونشط. وتود الكاميرون أن تشيد بأولئك المفتشين على احترافهم وتفانيهم وموضوعيتهم. لقد كانوا جديرين فعلا بالثقة التي وضعناها فيهم. وأود أيضا أن أشكر السيد بليكس والسيد البرادعي على ريادتهما. ورغم هذا الانقطاع، فإنني على اقتناع بأن المجلس سيوكل إليهما مهام جديدة في فترة ما من العملية، سواء في هذا الإطار أم في إطار آخر.

ورغم الظروف الاستثنائية التي تكتنف هذه الجلسة، فقد بحث وفدي باهتمام برنامج العمل الذي وضعه السيد بليكس وفريق الأنموفيك. وكان يمكن لهذه الوثيقة أن تكون أساسا جيدا للعمل. ولكن بعد قراءة المهام الاثنتي عشرة الرئيسية لنزع السلاح، نود أن نقول إنه حتى بعد أن تحقق بعض التقدم منذ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عندما بدأت عمليات التفتيش، فقد بقي الكثير الذي كان ينبغي إنجازه. ولا يتصور وفدي كيف كان للمفتشين أن ينجزوا مهمتهم الجسيمة دون تعاون كامل ونشط وغير مشروط.

وصباح هذا اليوم، فإننا نجد أنفسنا في موقف مختلف تماما. بطبيعة الحال، فإننا نأمل ألا يتحقق مالا نتوقعه بعد ساعات من الآن. وبطبيعة الحال، نتمنى أن نستعيد تماسكنا ووحدتنا قبل انتهاء هذا اليوم. فإذا كانت الشكوك قد تملكت منا نحن المتفائلين، فمرد ذلك إلى ما نراه وما نسمعه وما نتصوره.

وإنني أخاطب نفسي قائلا إن علينا أن نفكر مليا في الإجراءات الضرورية للتخفيف من الآثار الإنسانية التي قد تترتب على صراع محتمل بالنسبة للسكان، وخاصة النساء والأطفال.

لقد علق العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء بحكم الأمر الواقع بعد استدعاء العاملين في المجال الإنساني من العراق.

وتتفهم الكاميرون قرار الأمين العام بسحب موظفي الأمم المتحدة جميعهم من العراق في هذا الوقت العصيب وتوافق عليه. ولكن الكاميرون مترعجة جدا من الأثر الذي سيتمخض عن هذا القرار على سكان العراق. ويسعدنا الحصول على ضمانات أكيدة في هذا الشأن.

ويذكرنا هذا أيضا بآثار أخرى. وإني أفكر هنا بصفة خاصة في الآثار الناجمة على مقدمي برنامج المساعدات الإنسانية وغيرهم من مقدمي الخدمات، وعلى موظفي الأمم المتحدة، إلى آخر ذلك. وينبغي أيضا أن تواجه هذه المشكلة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولذلك تقترح الكاميرون عقد اجتماع للجنة الجزاءات التي أنشأها القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بأسرع ما يمكن على مستوى الممثلين الدائمين، وعلى أساس المقترحات التي سيقدمها الأمين العام وبرنامج النفط مقابل الغذاء ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، حتى تتمكن من اعتماد أية تدابير مطلوبة على الصعيد الإنساني.

ويبدو أنه من السابق لأوانه تحليل أثر الأحداث الراهنة على الأمن الجماعي، وعلى قدرة مجلس الأمن في المستقبل على إدارة صراعات رئيسية والتهديدات

الجديـدة الـتي تشـكل عبئـا علـى مجتمـع القـرن الحـادي والعشرين.

ويحدو الكاميرون أمل كبير في إحياء الثقة بيننا عن قريب، وفي أن تصبح الخلافات التي أحدثتها أزمة العراق، أيا كانت عميقة، مجرد أمر عابر.

إن الكامـيرون، المنـاصرة للأمـم المتحـدة، تؤمـن بمنظمتنا. فالأمم المتحدة هي الإطار، الإطار الوحيد، الذي يطمئننا ويحمينا.

السيد آرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): استمعنا إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد بليكس رئيس لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والسيد زلوفينين، ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن برنامجي أعمالهما وفقا للقـرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). مرة أخرى، تود حكومتنا أن تشـكر رئيسـي فريقي التفتيش على جهودهما وأن تشيد بأعمـال الفريقـين اللذين توليا قيادتهما.

لقـد عُلقـت عمليـات التفتيـش. وصـدام حسـين مسؤول عن تلـك الحالـة. فلقـد قـرر، مـن خـلال سياسـته المستمرة القائمة على أساليب الخداع والإخفاق والتأخير، أن يختار بشكل علني طريق المواجهة، وهو ما يتنافى مع مصالح شعبه ومطالب مجلس الأمن. إنـه وحـده المسؤول في نهايـة المطـاف عـن الزيـادة الكبـيرة في التوتـرات الدبلوماسـية والسياسـية والعسـكرية الـتي نشـأت في الأيـام الأخـيرة، وسيكون وحده المسؤول عن مواجهة العواقب الوخيمة التي أشار إليها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

إن برنامج العمل الذي عُرض علينا للموافقة عليه هو جزء من منظومة عمليات التفتيش التي أنشأها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي اتخذه المجلس عام ١٩٩٩. ولكن يجب أن نكون واضحين. فمن خـلال الاعتمـاد الإجمـاعي للقـرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لم تعد القوى المحركة هي ذاتها.

ولقد بذلت إسبانيا جهودا مضنية على جميع الصعد للإسهام في تحقيق حل سلمي للأزمة العراقية. ولهذا الغرض طرحت، مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، مشـروع قـرار، اعتُبر خطوة إضافية في الضغط على النظـام العراقـي، ومنح صدام حسـين في الحقيقـة فرصـة أخـرى لاتخـاذ قـرار استراتيجي بالتعاون الكـامل والفـوري وغـير المشـروط مـع المفتشين.

وتدرك إسبانيا، وقد أثبتت ذلك منذ أصبحت عضوا في المجلس، أن قرارا جديدا، حتى لو كان مرغوبا فيه سياسيا، لن يكون ضروريا من الناحية القانونية.

وفي الحقيقة، فإن اللجوء الشرعي إلى استخدام القوة لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية يستند إلى الصلة المنطقية بـين القـرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٧٨ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الـتي اتخـذت وفقـا للفصـل السابع من الميثاق.

وكان القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) قد اعتبر الغزو العراقي للكويـت خرقـا للسـلم والأمـن الـدولي. ولذلـك قـرر مجلس الأمن، في ذلـك الحـين، وللمـرة الأولى، أن العـراق لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدولي فحسب، بـل يخرقـهما أيضا.

و لم يمتثل العراق لذلك المطلب من المجلـس، حيـث طلب في قراره الثاني أن تستعمل الدول الأعضاء جميع السبل الضرورية لجعل العراق يمتثل للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠). ولقـد تدخل تحالف دولي، بموجب تلك الولاية، عسكريا واستعاد المشروعية الدولية.

وأعلن القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وقـف إطـلاق النـار، بالترافق مع عدد من الشروط. وطالبت أغلبية تلك الشروط بنزع أسلحة الدمار الشامل. كما أنها أشارت إلى القضايـا

الإنسانية والإرهاب ودفع تعويضات الحرب. وباستثناء الشرط الأخير، لم تتم تلبية الشرطين الآخرين.

ولقد أمد العراق الإرهابيين بالمأوى وتفاخر مؤخرا بتدريب أفرقة انتحارية. ولم يقم نظام صدام حسين بإعادة كل المفقودين والمسجونين. وما زال العراق يخفق في الإبلاغ بشكل واضح وكامل وحقيقي عن أماكن أسلحته وبرامجه لأسلحة الدمار الشامل. ولنتذكر أن الفقرة ٩ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) طالبت العراق بتقديم تقرير مفصل إلى الأمين العام، خلال ١٥ يوما، عن مواقع ومواصفات كل أسلحة الدمار الشامل لديه. وبعد مرور ١٢ عاما، لا تزال تلك المعلومات غير متوفرة بشكل شامل، مثلما طالب المجلس.

وبذلك يكون القرار ٦٨٧ (١٩٩١) قد علق القرار ٦٧٨ (١٩٩٠)، الذي خوّل باستخدام القوة. لقد تركه معلقا، ولكنه لم يبطل مفعوله. فلا يزال فحوى القرار الثاني صالحا تماما، وهذا ما يذكر به القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع قبل أربعة أشهر ونصف.

إن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يقر بأن عدم امتثال العراق لقرارات المجلس يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويذكّر بأن السلم والأمن لم تتم استعادتهما في المنطقة – وإني استخدم هنا صيغة القرار – ويقرر أن العراق قد أخفق في الامتثال ولا يزال يخفق في الامتثال بأخطر شكل للمطالب التي فرضها المجتمع الدولي.

ووفقا لأحكام آخر قرار للمجلس، وأكرر، لم يجتمع المجلس مرة واحدة فقط بل عدة مرات لبحث التقارير المتتالية للمفتشين. فالعراق لم يمتثل بعد لإرادة المجتمع الدولي، كما كان مطالبا بذلك. ولذا لا يزال السلم والأمن الدولي مهددين.

وأخيرا، كان بلدي يفضل بالفعل أن نجتمع هنا في ظل ظروف مختلفة تماما، حتى نعتمد برنامجي عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ونلتفت إلى تنفيذهما، على أساس التعاون الحقيقي والكامل للنظام العراقي، وأن نضع جداول زمنية جديدة لنزع السلاح العراقي. ولكن، للأسف، لم يتحقق ذلك السيناريو.

إن عمل المفتشين الجدير بالثناء، والذي تثمنه اسبانيا وتؤيده، هو جزء من نظام أثبت فعاليته في بلدان وظروف متنوعة للغاية. ومع ذلك، اعتمد هذا النظام لعمليات التفتيش دائما على متطلبات مسبقة لا غنى عنها وهي: التعاون الكامل والنشط والفوري للطرف الذي يجري عليه التفتيش. ولفترة ١٢ عاما، ظل صدام حسين لا يريد أو يبدي مثل هذا التعاون.

وفي الختام، يمثل البعد الإنساني شاغلا لنا. ونعتقد أنه يجب اتخاذ تدابير للتخفيف من معاناة الشعب العراقي ونأمل أن نتلقى المزيد من المعلومات من الأمين العام، كما أننا نؤيد المبادرة بتقديم مشروع قرار عن المسائل الإنسانية.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى إحاطة إعلامية مريرة قدمها لنا المفتشون عن برنامج العمل المعد للعراق. ولا يستطيع المرء إلا أن يقرأ بشعور من الأسى ما كان يمكن أن يحصل لو أن هناك سلاما. ويعلم كل واحد في هذه القاعة بأن شيلي كانت تؤمل في مواصلة، عمليات التفتيش. وقد أجرت حكومتي مشاورات مع المنظمات الاجتماعية والأحزاب السياسية على امتداد الطيف الإيديولوجي الذي يشكل ديمقراطيتنا. واعتمد برلماننا الوطني خيار السلام بما يكاد يكون إجماعا.

وكانت شيلي على قناعة، تجدد تأكيدها هنا اليوم، بأن برنامج عمليات التفتيش – المعزز والحماسي

والاستقصائي، الذي يصاحبه الضغط العسكري المتنامي والمستمر – كان قادرا على تحقيق الهدف الذي يريده المجتمع الدولي، ألا وهو نزع سلاح العراق بالطرق السلمية. ذلك هو ما حدا بنا، حتى اللحظة الأخيرة، إلى أن نقترح صيغا للتوصل إلى اتفاق في المجلس.

ولتحقيق ذلك الغرض، كان ينبغي للمجلس وللدول الأعضاء فيه اتخاذ نهج يتمثل في المثابرة في مهمة عمليات التفتيش وجعلها يومية وقاطعة. ونحتاج إلى أن نوضح لنظام صدام حسين أن الأمم المتحدة ستتحرك نحو نزع السلاح بأي ثمن. وكان ينبغي للمجلس أن يشجع وحدته الداخلية – تلاقي الأفكار – لكن، مع ذلك، كان ينبغي أن يرى أن هدف نزع السلاح له نفس قيمة هدف السلام.

ولم يكن ذلك ممكنا، ونخشى أن تكون العواقب وخيمة على البشرية. ولم يفهم النظام العراقي أبدا بعد لا مبالاته كما لم يقدر خطورة العقاب الذي يعرض له الشعب نفسه. وربما لم يبدأ بالفهم إلا بعد فوات الأوان. وفي تحديد المجلس للمطالب والعقوبات التي تقتضيها الحالة في العراق، لم يكن قادرا على أن يجد بين أعضائه المرونة المطلوبة لتحديد مواعيد نهائية وتحديد مسار للعمل الجماعي الذي من شأنه أن يمكّن من الاضطلاع بالمسؤوليات التي يوكلها له الميثاق. ولا بد أن يتحمل كل واحد منا اليوم نصيبه من المسؤولية. وسيأتي اليوم الذي ستتضح فيه نتيجة أعمالنا.

لكن اليوم ليس وقتا لتبادل الاتهامات. ونعتقد أنه ينبغي أن نشيد بمفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الدور الذي اضطلعوا به في هذه المسألة. ونود أن نشيد بالسيد هانس بليكس والسيد محمد البرادعي وبأفرقة عملهما. فرغم إنغماسهم في تحد اتسم بالتعقيد التقني والتوتر السياسي، عرفوا كيف يستخلصون الحقيقة التي مروا بها من أجل تقديمها إلى المجلس، فعددوا بجرأة على هذه الطاولة الطريقة التي بدأت بها عملية التفتيش في التغلب على المقاومة العراقية وإظهار حالات موضوعية لنزع السلاح.

ولا يسع أن يكون هناك ما هو اليوم أخطر من تعليق عملية التفتيش. فذلك يمكن أن يثير الشكوك فيما يتعلق بصلاحية هذه الأداة للسلام والأمن الدوليين. وإذا تبددت الثقة بمؤسسات نزع السلاح، فستفقد هذه المؤسسات قيمتها ولن تبقى ضامنا للسلام، الذي هو هدفها النهائي.

وتجدد شيلي اليوم التزامها بما أعلنته الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الأولى لنزع السلاح قبل ٢٥ سنة. إن السلم الحقيقي والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنفيذ الفعال لنظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ومن خلال التخفيض السريع والكبير للأسلحة والقوات المسلحة، ومن خلال الاتفاقات الدولية والنموذج المشترك. وأن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح الكامل تحت رقابة دولية فعالة.

ونحيط علما بهذا التقرير عن عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الذي أعد وفقا للفقرة ٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بغرض تأكيد صلاحية عملية التفتيش عن الأسلحة التي تقوم بها الأمم المتحدة. وفي هذه اللحظة البالغة الصعوبة نجدد تأكيد ثقتنا بالمنظمة وبمجلس الأمن. وستدافع شيلي بحزم عن القانون الدولي والمبادئ المضمنة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي الأسابيع القادمة نود أن نواجه بولاء وبصورة بناءة الكلفة الرهيبة التي ستوقعها الحرب بملايين من العراقيين.

ويجب على مجلس الأمن، الملتزم، كما يقول الميثاق، بالمحافظة على السلام أن يعمل الآن دون كلل، مستلهما

أهداف الحفاظ على الأرواح واستعادة السلام وإذا فعلنا كل ما في وسعنا وأنقذنا أكبر عدد ممكن من الأرواح، فإن الملايين من الأشخاص الذين فقدوا الأمل في قدرتنا على جعل هذا العالم مكانا متحضرا يمكنهم مرة أخرى أن يكونوا مصدر إلهام لنا في أعمالنا.

السيد هيلدر لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود بالنيابة عن الوفد الأنغولي أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا للرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش السيد هانس بليكس، وللمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد محمد البرادعي؛ ولموظفيهما، الذين يعملون في عمليات التفتيش لنزع السلاح في العراق. وبالفعل، يستحق الالتزام الذي أظهروه بالوفاء بالمهمة التي أوكلها إليهم مجلس الأمن، وكفاءهم وتفانيهم من التقدير.

ونشجب حقيقة أن المفتشين لم يتمكنوا من استكمال عملهم في نزع أسلحة العراق للتدمير الشامل، كما نشجب عدم تمكن العراق من اغتنام الفرصة الأخيرة التي منحها له مجلس الأمن. لقد دعت أنغولا العراق مرارا إلى التعاون الكامل والصادق مع الأمم المتحدة في الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بترع السلاح غير المشروط للعراق – لا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) – وإلى إقناع المجتمع الدولي برمته بأن العراق كان يبذل جهودا حقيقية وحازمة لترع السلاح.

وفي العملية الدبلوماسية لمحاولة إيجاد تسوية سلمية للأزمة العراقية، دافعت أنغولا باستمرار عن إيجاد حل سلمي للصراع، كما جددت التأكيد أن استخدام القوة ينبغي أن يكون دائما ملاذا أخيرا.

وأعربنا أيضا عن موقفنا بأن القرار الواجب اعتماده يجب أن يكون في إطار الأمم المتحدة، حتى نستطيع أن نعول على كامل دعم المجتمع الدولي. وقد استند هذا الموقف على إدراك خلصنا إليه من تجربة صراع دام أربعة عقود ومن وطأة الحرب الهدامة على مجتمعنا وعلى سكاننا.

ودافعت أنغولا أيضا عن مبدأ الحفاظ على أولوية مجلس الأمن باعتباره أنسب آلية لإدارة الأزمات وفرض القانون الدولي عن طريق الامتثال لقراراته. وحتى يتحقق ذلك، دافعنا دائما عن ضرورة وحدة المجلس حتى تستند التسوية النهائية للأزمة العراقية على الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

ويتعلق القلق الرئيسي الذي يساور الحكومة الأنغولية في هذه اللحظة، حيث يبدو الحل الدبلوماسي مستبعدا بصورة قاطعة، وتبدو الحرب أمرا حتميا، بالعواقب المباشرة على الحالة الإنسانية التي ستترتب لا محالة عن الحرب. شواغلنا الأساسية تنصب على الناس الأبرياء، الذين سيتحملون تضحيات جسيمة، والذين لا بد من التحرك للتخفيف من معاناتهم. ونؤمن بأن على المجتمع الدولي أن يعبئ كل جهوده وموارده لمساعدة السكان المدنيين بعد انتهاء الأعمال القتالية. إضافة إلى ذلك، نتوقع من مجلس الأمن أن يبقي المسألة قيد نظره، وأن يضطلع بدوره مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها، في مواجهة مهام فترة ما بعد الصراع الضخمة للإعمار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): قبل كل شيء أود أن أشكر السيد بليكس على بيانه. وأود أيضا أن أشكره وممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على برنامج العمل المقدم اليوم.

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلتا جهودا حثيثة لتقدما برنامج العمل هذا في أسرع وقت ممكن. وقد فعلتا ذلك

اليوم، قبل الموعد المحدد بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). لكن جهودنا تخلفت بسبب الأحداث المتغيرة بسرعة.

لقد علقت عمليات التفتيش وسحب المفتشون، وهم الآن في طريقهم إلى أوطانهم. وبالرغم من كل ذلك، يكتسي اجتماع اليوم أهمية خاصة. إنه يبرهن على أن المجلس، منذ البداية، علق أهمية كبرى على عمليات التفتيش. ويتضمن برنامج العمل هذا مهام نزع السلاح الأساسية المتبقية، والأسئلة التي يتعين الإجابة عنها، والواجبات التي يتعين على العراق أن ينفذها بغية إنجاز هذه المهام. وهذا البرنامج، إذا تم تنفيذه، سيجعل عمليات التفتيش أكثر تنظيما وأكثر دقة وسيساعد في زيادة فعالية عمليات التفتيش.

وفي ضوء التقدم المحرز مؤخرا في عمليات التفتيش، نؤمن بأن من الممكن بلوغ هدف نزع سلاح العراق بالوسائل السلمية. ويجب ألا نقطع طريق نزع السلاح السلمي. وهنا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري وشكري للمفتشين على العمل الفعال الذي أنجزوه في ظل ظروف شاقة. وتقديرنا وشكرنا موصولان أيضا للسيد بليكس والسيد البرادعي اللذين اضطلعا بفعالية وحماس وروح مهنية عالية بالولاية التي أناطها المجلس بهما.

الوضع في العراق مقلق حقا. ونود أن نعرب عن أسفنا الشديد وخيبة أملنا البالغة لهذه الحالة؛ الحرب قد تندلع في أي لحظة. ونعرب عن أشد القلق على الحالة الإنسانية في العراق وعلى السلام والأمن في المنطقة.

الشعب الصيني شعب محب للسلام. والحكومة الصينية انتهجت دائما، باستقلال، سياسة خارجية قوامها السلام. وبصرف النظر عن المكان، سنبذل قصارى جهدنا لتجنب الصراع وتفادي الحرب ما دام يوجد بريق أمل في صون السلم وكسب الحرب. ونود أن نعرب، مع أعضاء المجلس والعدد الكبير من الدول الأعضاء، عن استعدادنا للعمل وعن رغبتنا في مواصلة إيلاء اهتمام وثيق للمسألة العراقية.

إن المجلس يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبصرف النظر عن الظروف، لا بد للمجلس من أن يتحمل مسؤوليته بتراهة، حتى لا يخون آمال الأعداد الكبيرة من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الوفد البلغاري أود أن أشكر السيد هانس بليكس على إحاطته الإعلامية التي وافانا بها قبل قليل. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكره على العمل الممتاز المنجز حتى الآن، بالرغم من الأحوال والظروف الصعبة. وتؤكد بلغاريا دعمها لأنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بقيادة السيد بليكس وكذلك أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بقيادة مديرها العام، السيد محمد البرادعي، ولأفرقتهما.

التعليق البديهي لأعمال التفتيش يجب ألا يثير الشكوك حول فائدة عمليات التفتيش بصورة عامة. ففي المستقبل ستظل عمليات التفتيش أداة ضرورية بيد الأمم المتحدة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في كل أرجاء العالم.

والواضح أن أداة التفتيش لن تكون فعالة حقا إلا بوجود تعاون كامل ونشط من البلد المعني والحكومة المعنية. ويشعر وفد بلادي بالامتنان للسيد بليكس على تقديمه برنامج العمل، قبل الموعد النهائي المحدد له، بشأن ما تبقى للعراق من مهام لترع السلاح بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ولا يزال برنامج العمل قيد الدرس لدى سلطات

بلادي، ونحتفظ بالحق في إبداء رأينا بشأن البرنامج حالما ينتهي إعداد هذه الدراسة.

وتأسف بلغاريا بصدق حيال أن الجهود الدبلوماسية التي بذلت من أجل نزع سلاح العراق بطريقة سلمية لم تسفر عن النتائج المرجوة. وطوال الأشهر الأخيرة، دافعت بلغاريا عن موقف واضح وثابت داخل المجلس، هدفه التنفيذ الكامل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ولقد بذلت بلادي قصارى جهدها لإيجاد حل سلمي للأزمة بين مجلس الأمن والعراق، عن طريق إيجاد تسوية معقولة وفقا لمختلف النهج التي نتهجها في مجلس الأمن بغرض الحفاظ على وحدته.

والآن، طالما أن جميع الاحتمالات السياسية لنزع سلاح العراق قد استنفدت، نؤكد على موقفنا أن العراق، برفضه التعاون بصورة كاملة وبنشاط وبدون شروط مع المفتشين، أخفق في اغتنام فرصته الأخيرة والامتثال للقرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وتؤيد بلغاريا بدون تحفظ موقف الأمين العام كوفي عنان بسحب جميع موظفي الأمم المتحدة من العراق، بمن فيهم المفتشون التابعون للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية كفالة سلامتهم. وتأسف أشد الأسف لأنه بينما كان هناك توافق في الآراء على هدفنا في المجلس – وهو نزع سلاح العراق – فإن الاختلافات تجاه سبل تحقيق هذا الهدف والجدول الزمني لذلك لم تمكّن المجلس من اتباع نهج مشترك.

ومن المهم للغاية في هذا الوقت العصيب ضمان مناقشة هادئة في مجلس الأمن. ولا بد من العودة إلى الحوار وترسيخ الوحدة في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد فإن البيانات التي استمعنا إليها هذا الصباح تفضي بنا إلى الاعتقاد بأن استئناف الحوار قد بدأ بالفعل. وعلينا أن نركز الآن على المسألة التي هي في غاية الأهمية. والمسألة الملحة والهامة للغاية الآن التي ينبغي لنا التركيز عليها هي شواغل مجلس الأمن في هذا الوقت العصيب، أي الحالة الإنسانية في العراق. وشأننا شأن الوفود الأخرى فإننا نهيب بالدول الأعضاء في المجلس العمل سوية لمساندة جهود المجتمع الدولي في تقديم المساعدة للسكان المدنيين في العراق.

وعلى الرغم من أن وفدي يأسف بشدة لأحداث الأيام الأخيرة، تعيد بلغاريا التأكيد على عزمها الاستمرار في الإسهام في المحافظة على دور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية. إن بلغاريا، المخلصة لمبدأ التعددية، مقتنعة بأنه يجب أن يحفظ مجلس الأمن دوره الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين في كل أرجاء العالم، كما ينص الميثاق. وينبغي للمجلس أن يضطلع بدور هام في تعمير العراق بعد الصراع.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أؤكد على أسف المملكة المتحدة الشديد لعدم تمكن المجلس من الاتفاق على طريقة للتعامل مع العراق. ولقد حاولت المملكة المتحدة كل جهدها مثل أي عضو في مجلس الأمن لتحقيق ذلك. ورغم هذا الأسف، الذي أعلم أننا نتشاطره جميعا، ينبغي ألا ننسى ما أوصلنا إلى هذا، إنه عدم قيام العراق بصورة أساسية بنزع سلاحه بعد ١٢ عاما من المطالب والضغوط والنداءات من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي بأسره في الحقيقة. ولو كان العراق بذل جهدا حقيقيا – ذلك العامل الحتمي – لحسم القضايا الجوهرية غير المعلقة في أي وقت خلال العقد الماضي – خاصة بعد أن منحه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الفرصة الأخيرة ليفعل ذلك، ولو احترم العراق الأمم المتحدة، لما وصلنا إلى هذه الحالة. وأكرر ما أكده الوزراء البريطانيون: وهو أن: أي إجراء يتعين على بريطانيا اتخاذه في هذا الأمر

سيكون وفقا للقانون الدولي وارتكازا على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأيا كانت الانقسامات ومشاعر الاستياء الحالية، لدينا نحن، مجلس الأمن، ونحن الأمم المتحدة، دور رئيسي في العراق والقضايا الأكبر المتصلة به. وفي هذا الصدد، أعرب وزير الشؤون الخارجية والكمنولث، في ١٧ آذار/مارس، عن اهتمام المملكة المتحدة باتخاذ مجلس الأمن لإجراء يؤكد سلامة العراق الإقليمية، ويضمن الإيصال السريع للغوث الإنساني، ويسمح برفع جزاءات الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن، وتشجيع برنامج دولي للتعمير، وتخصيص كل عوائد النفط لصالح الشعب العراقي. هذه نقاط أعرب بشأنها أعضاء المجلس عن شواغل مماثلة. وسنتشاطر أفكارنا بشأن مواصلة برنامج النفط مقابل الغذاء لصالح الشعب العراقي وبشأن توفير المساعدة الإنسانية السريعة. وآمل أن نتمكن معا، وبإسهام نشط من الأمين العام، من إحراز تقدم في هذا المجال الحيوي. وتقوم اليوم وزيرة الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة بزيارة نيويورك، بطلب من رئيس الوزراء، لمناقشة هذه القضايا مع الأمين العام. ولقد خصصت الحكومة البريطانية بالفعل حوالي ١١٠ مليون دولار لتقديم المعونة الإنسانية الفورية إذا نشب صراع، ومن المرجح الإعلان عن تمويل إضافي.

ولا تزال المملكة المتحدة ترى دورا هاما للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من نزع سلاح العراق والقيام بالرصد الطويل الأجل. ونشيد بحرارة بالمفتشين على عملهم الاحترافي في العراق منذ صدور القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). إنهم لا يتحملون أية مسؤولية عن تطور الأحداث. وننوه ببرامج العمل الخاصة بهم وبالمهام الرئيسية التي عرضها علينا السيد بليكس والسيد البرادعي. وبالمثل، نلاحظ أنه بدون حكومة عراقية متعاونة كما يوضح تماما القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لن يكون من الممكن أبدا الثقة بالمهام الرئيسية أو بإحراز تقدم فيها. وينبغي أن نشجع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية على الإبقاء على الوثيقتين قيد الاستعراض. وسيكون من الممكن وضع برنامج عمل مستكمل عندما تكون هناك إدارة في العراق مستعدة للتعاون بشكل كامل ونشط وغير مشروط، وعندما تكون الحالة على أرض الواقع آمنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية غينيا.

تتجه أنظار المجتمع الدولي اليوم إلى مجلس الأمن، الذي مهمته الأساسية حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، واظب مجلس الأمن طيلة الأشهر الماضية على إطلاق المبادرات لنزع سلاح العراق، أهمها كان اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع، وعقد عددا من الجلسات الوزارية، وأجرى مناقشات عامة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، وقام بالعديد من المشاورات الخاصة. ويأسف وفد بلادي بشدة على أنه، رغم تلك الجهود، لم يتمكن المجلس من التوصل إلى موقف مشترك بشأن هذه القضية.

وفي هذا السياق، ننوه ببرنامج العمل الذي قدمه السيد بليكس وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من فورهما ويحدد، ضمن أمور أخرى، المهام الرئيسية المتبقية في نزع سلاح العراق. ونشكرهما على ذلك. وننوه أيضا بقرار الأمين العام سحب المفتشين من العراق لأسباب أمنية. فلقد جعل هذا الوضع الجديد بالطبع من البعثة غير قادرة على العمل في الوقت الحالي.

ولكن هل يجب الاستنتاج بأنه لم يعد هناك أمل؟ تود غينيا، من جانبها، أن تعتقد بإمكانية حماية السلم وتحقيق هدفنا المشترك: نزع سلاح العراق بالكامل. ويرى وفد

بلادي أنه إذا كان الصراع المسلح حتميا، من المستصوب اتخاذ خطوات ملائمة لإنقاذ السكان المدنيين والحد من تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل، ينبغي أن نهتم جميعا بالمسائل الإنسانية. وفي هذا الصدد، يتفق وفد بلادي مسبقا على أي اقتراح يقدمه الأمين العام بشأن الإجراءات التي ستتخذ لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

ويتفهم وفد بلادي الضرورة الأخلاقية، وفقا للمعاهدات الدولية وبرامج نزع السلاح، للنظر في الحاجة إلى تخليص العالم من الاستخدام غير المقيد لأسلحة الدمار الشامل. ويقدم التاريخ أدلة كافية على أن مثل هذا الإجراء سيحفظ أمننا الجماعي.

وفي هذا الوقت العصيب للغاية، يجدد بلدي عزمه العمل مع الأعضاء الآخرين على مواصلة الحوار، وهو السبيل الوحيد للحفاظ على وحدة هيئتنا. إن هذه الوحدة هي أساس مصداقية مجلس الأمن ذاته. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نمكن المجلس بشكل فعال من الاضطلاع بمهمته الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد الدوري (العراق): بدءا، يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير على الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، التي سعت إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية التي خلقتها الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا بهدف شن حرب عدوانية على العراق واحتلاله تحت ذريعة أسلحة الدمار الشامل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد الأمين العام، على جهوده المخلصة والسلمية التي بذلها طوال فترة الأزمة وحتى يومنا هذا. نتمنى أن يتمكن من الاستمرار في هذه الجهود.

خلال اجتماعات عديدة، استمعنا إلى ثلاثة أو أربعة أصوات نشاز في هذا المجلس تطالب بالحرب. أما الأصوات الأخرى، فجميعها تطالب بالسلام، وهي بذلك تستجيب لنداء المجتمع الدولي، ولنداء الضمير الإنساني ولنداء الحق والعدل ولنداء ميثاق الأمم المتحدة.

من باب التذكير بالمواقف وللتاريخ ولتطمين جميع الدول التي نشطت خلال الفترة الأخيرة باتجاه السلام ومنع وقوع الحرب، فإننا نؤكد مرة أخرى بأن العراق عاد لا يمتلك أسلحة دمار شامل، وأن وجود تلك الأسلحة بات من أمور الماضي، خاصة بعد أن اتخذ العراق قراره في ١٩٩١ بتدمير ما أنتجه من أسلحة، انطلاقا من إيمان وقناعة بنى عليها سياسته في التخلي عن هذا النوع من الأسلحة.

وتأكيدا لذلك فشلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في إثبات أي إدعاء بحيازة العراق لهذه الأسلحة طوال الفترة الماضية، وخاصة في الفترة التي تلت اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وفي هذا السياق فنّد المفتشون الدوليون، الذين نتقدم إليهم بالشكر الجزيل على قيامهم بهذا العمل المضني، وأشكر السيدين بليكس والبرادعي، على مواقفهما المتميزة بالحياد والموضوعية – جميع المعلومات المضللة التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، وأثبتوا عدم صحتها، ومن ضمنها تلك التي اجتهد وزير خارجية الولايات المتحدة بتقديمها أمام المجلس على أساس أنها وثائق دامغة. وبعد أن فشلت هاتان الدولتان في تقديم ولو دليل واحد، وشعرتا بأن العالم بات يقترب من حقيقة أن العراق خال تماما من أسلحة الدمار الشامل، قررتا، بنية معلنة، وبهدف واضح، الكشف عن

حقيقة أهدافهما في احتلال العراق والسيطرة على منابع النفط فيه.

هذه هي الحقيقة الوحيدة التي لا يوجد سواها، والتي ستؤكد الأيام القادمة صحتها – ولكن بعد فوات الأوان.

لا أريد التحدث بالتفصيل عن تقرير السيد بليكس المعروض على المجلس اليوم، والذي يتعلق بمهام نزع السلاح الرئيسية. وأكتفي بالقول إن العراق قد طالب بهذا التقرير منذ فترة طويلة. وقد قدم معلومات مسبقة في إطار هذه المهام، التي يناقشها المجلس اليوم. وإن العراق يرحب بالتقرير وسيبذل قصارى جهده في إنجاز هذه المهام في أقرب وقت ممكن والإجابة على جميع التساؤلات المطروحة فيه. وقد أخبرت الأعضاء شفويا صباح اليوم باتصال هاتفي من الفريق عامر السعدي، المسؤول عن هذا الموضوع في العراق، بأنه قد تم إنجاز تقريرين هامين أحدهما حول الجمرة الخبيثة (أنثراكس) بحدود ٨٠ صفحة، والآخر حول الطائرات المسيرة عن بعد، وسنحيلهما إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في أقرب وقت نتمكن من الحصول عليهما من العراق بسبب صعوبة الاتصالات.

أجد من الواجب عليّ اليوم، في هذه الساعات الصعبة، أن أجلب انتباه المجلس إلى حقيقة الوضع الإنساني المتردي أصلا بسبب الحصار الظالم، الذي ساهمت به الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على وجه الخصوص، وتأخر وصول الإمدادات الإنسانية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. إن هذا الوضع سيزداد سوءا بالرغم من قيام الجهات العراقية المعنية بتلبية الحاجات الإنسانية من الغذاء والدواء لفترة معقولة. لكن الغذاء والدواء ليسا كافيين. فالكهرباء والماء والصرف الصحي والاتصالات وغيرها من الاحتياجات الأساسية التي لا يمكن تخزينها أو توزيعها سوف تتأثر، وسيتم تدميرها كما حصل في ١٩٩١. إن ذلك سيؤدي إلى كارثة إنسانية حقيقية. فالإنسان لا يعيش فقط بالغذاء أو الدواء – حسبما تريد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للعراقيين أن يعيشوا. وعليه فإن مسؤولية مجلس الأمن والأمين العام مسؤولية مباشرة في حالة وقوع الحرب.

لا أريد أن أعلق على ما أشار إليه الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية بشأن الوضع الإنساني في العراق، والكرم الكبير الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية – عشرات الملايين من الدولارات للشعب العراقي، لإنقاذه. إن الشعب العراقي لا يحتاج إلى عشرات الملايين هذه من الدولارات. إن الجلاد لا يمكن أن يساعد الضحية، إلا بالإجهاز عليها تماما. وهذا ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية للشعب العراقي وتعمل عليه.

إن الآثار الإنسانية المباشرة للعدوان العسكري تعني سقوط عشرات الآلاف من الضحايا وتدميرا شاملا للبنى التحتية، ولكن، بالمناسبة، أود أن أذكر المجلس بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد تعهدتا بإعادة بناء البنى التحتية التي ستقوم بتدميرها اليوم أو غدا. وهذا أمر يفرح الجميع طبعا! وستنتشر الأوبئة والأمراض. ومما نأسف له أن ذلك يترافق مع وقف عمل جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في العراق في المجالات الصحية والتعليمية والإغاثة والحفاظ على البيئة وغيرها من الأنشطة الإنسانية. وقد تم سحب جميع الموظفين. إننا نحتاج إلى هؤلاء الموظفين في وقت الأزمة ووقت الحرب، لا في وقت السلم. على أية حال، لقد تم تعليق برنامج النفط مقابل الغذاء، وتم سحب جميع موظفيه بسرعة قياسية، وهذا أمر يثير استغرابنا حقا. إن هذا الإجراء، وقرار سحب المفتشين بهذه السرعة، سيمهدان الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لارتكاب عدوانهما العسكري ضد العراق بأسرع مما كان يتوقع.

وعليه فإن وفد بلادي يرى أن على المجلس، لغرض التقليل من حجم الكارثة الإنسانية المتوقعة، لا خيار أمامه، فلا تكفي عشرات الملايين التي يتبرع بها الكرماء في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وإنما إعادة العمل بسرعة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، خاصة وأن هناك مواد إنسانية تم الاتفاق عليها وهي في طريقها إلى العراق بقيمة أكثر من ١٠ مليارات دولار، وإن تأخير وصولها ستترتب عليه آثار سلبية خطيرة، خاصة تلك المتعلقة بالغذاء والدواء والحاجات المدنية الضرورية.

في ضوء هذه المخاطر المحدقة بالعراق والمنطقة والعالم لا أعتقد بأن أعضاء المجلس والأمين العام بحاجة إلى التذكير بمسؤولياتهم طبقا لميثاق الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين خاصة في حالة وقوع تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع العدوان، وهذا هو الواقع حاليا.

إن التهديد بالعدوان على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بات احتمالا واقعا ووقوعه سيتم خلال ساعات من الآن، وهذا يفرض على المجلس أن يقوم فورا باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه، خاصة بعد أن أكدت الإدارة الأمريكية، على لسان رئيسها نواياها بشن الحرب واحتلال العراق بأي حال من الأحوال.

في الختام أود أن أؤكد على أن العراق سيواصل العمل مع مجلس الأمن من أجل إظهار حقيقة أنه بلد خال من أسلحة الدمار الشامل، وأنه يأمل من المجلس أن يستمر في موقفه في البحث عن حل سلمي واستمرار عمل المفتشين، وإعادة برنامج النفط مقابل الغذاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أعطي الكلمة للأمين العام، السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): من نافلة القول إنني أتشاطر تماما الشعور بالأسف الذي أعرب عنه العديد من أعضاء المجلس إزاء عدم التمكن من التوصل إلى موقف موحد. وأيا كان اختلاف الرأي حيال هذه المسألة المعقدة، علينا جميعا أن نشعر بأن هذا اليوم يوم حزين للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وإني لعلى يقين من أن ملايين الناس في شتى أرجاء العالم يشاطروننا هذا الإحساس بخيبة الأمل، وأن شبح الحرب الوشيكة يفزعهم أشد الفزع.

اسمحوا لي هنا أن أثني على موظفي الأمم المتحدة الدوليين والعراقيين منهم على حد سواء الذين عملوا بجد في العراق حتى آخر لحظة ممكنة. ويشمل ذلك المفتشين الذين للأسف علق عملهم الآن. وأود أن أشيد على نحو خاص بالسيد بليكس والسيد البرادعي والسيد لوبيز دا سيلفا، منسق الشؤون الإنسانية الذي عمل هؤلاء الموظفون تحت إمرته في العراق.

إن محنة الشعب العراقي هي التي تستأثر الآن بجل اهتمامي العاجل. وسرني أن أسمع أن هذا الأمر يشاطرني فيه كل المتكلمين في هذه المناقشة. ففي الأعوام العشرين الماضية، عاش العراقيون حربين كبيرتين وانتفاضات وحالات صراع داخلية، وعانوا لما يزيد على عقد من جزاءات أنهكت قواهم. وقد لحق الخراب بالهياكل الأساسية الحيوية في البلد، حتى أنها لم تعد تفي بأبسط الاحتياجات من المياه النقية أو الصحة أو التعليم.

أما أضعف المواطنين في العراق، من المسنين والنساء والأطفال والمعوقين، فهم محرومون بالفعل من الرعاية الصحية الأساسية بسبب نقص الأدوية والمعدات الطبية. ويعاني فعلاً ما يقرب من مليون طفل عراقي من سوء التغذية المزمن. ويعتمد العراقيون بالفعل اعتمادا بالغا على الحصص الغذائية التي توزع شهريا على كل أسرة في البلد. وتمثل هذه

الحصص بالنسبة لما يزيد على ٦٠ في المائة من السكان، المصدر الرئيسي للدخل. ومع ذلك، تضطر أسر كثيرة لبيع جزء منها لشراء الملابس او غيرها من الضروريات الحياتية لأطفالها.

كل هذا يجري في وقتنا هذا. ولا يمكن للصراع الذي أصبح من الواضح الآن أنه على وشك الاندلاع إلا أن يزيد الأمور سوءا في الأجل القريب - بل قد يجعلها أسوأ بكثير. وإنني على ثقة من أن جميع أعضاء هذا المجلس سيتفقون معي في الرأي على أنه يتحتم علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للتخفيف من آثار هذه الكارثة المحدقة التي يمكن بسهولة أن تؤدي إلى انتشار الأوبئة والمجاعة.

وبموجب القانون الدولي، تقع المسؤولية عن حماية المدنيين أثناء الصراعات على عاتق الأطراف المتحاربة؛ كما تقع المسؤولية عن سلامة السكان في أي منطقة تخضع للاحتلال العسكري على عاتق سلطة الاحتلال.

ونحن في الأمم المتحدة سنقوم بكل ما في وسعنا للمساعدة، دون أن نتحمل تلك المسؤولية النهائية أو نقلل منها بأي صورة من الصور. وكما تعلمون، فإن الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة تعكف منذ فترة على الإعداد لمواجهة هذه الحالة الطارئة، حتى عندما كان الأمل يحدونا في إمكان تحاشيها.

وقد بذلنا قصارى جهدنا لتقييم الآثار المحتملة للحرب، من حيث تشريد السكان والاحتياجات الإنسانية، ولوضع موظفينا ومعداتنا بما يتناسب مع ذلك. ولتغطية تكاليف هذه الاستعدادات، طلبنا من الجهات المانحة، قبل شهر، مبلغ ١٢٣,٥ مليون دولار، لكن التبرعات التي أعلن عنها لم تتجاوز ٤٥ مليون دولار، لم نتلق منها حتى الآن سوى ٣٤ مليون دولار. وأخشى أن نعود قريبا جداً لنناشدكم تقديم مبالغ أكبر بكثير لتمويل عمليات الإغاثة الفعلية، ويحدوني أمل وطيد في أن تستجيب الدول الأعضاء لهذا النداء بسخاء وعلى جناح السرعة.

وقد بحثنا أيضا الوضع الناجم عن وقف أنشطة برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، والسبل التي يمكن بها تعديل هذا البرنامج بصفة مؤقتة، حتى نستطيع مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية لشعب العراق أثناء الأعمال القتالية وبعد انتهائها.

وستقتضي هذه التعديلات قرارات من المجلس. ولذا، سوف أقدم اقتراحاتي المحددة لكي ينظر فيها المجلس، على النحو المقترح في مذكرتكم S/2003/337 يا سيادة الرئيس.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن تكون الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي وإنعاش مجتمعه بعد أن ذاق الكثير من التدمير هي المهمة التي يتسنى للمجلس العمل من خلالها على إعادة بناء وحدته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.